



الجمهورية العربية السورية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة المنارة  
كلية إدارة الأعمال

**أثر مؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي في المصارف السورية**

**دراسة حالة المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020**

**بحث أعد استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الإجازة بإدارة الأعمال تخصص مالية ومصرفية**

**إعداد الطالبة:**

**مرح ديب**

**إشراف:**

**الدكتورة عفراء علي**

**العام الدراسي: 2021 - 2022**

إهـ

# كلمة الشكر

## قائمة المحتويات

| ح  | المُلخَص                              |
|----|---------------------------------------|
| 1  | الفصل الأول: الإطار العام للبحث       |
| 2  | 1-1- المقدمة.                         |
| 3  | 1-2- مصطلحات البحث.                   |
| 3  | 1-3- الدراسات السابقة.                |
| 7  | 1-4- مشكلة البحث.                     |
| 8  | 1-5- أهداف البحث.                     |
| 8  | 1-6- أهمية البحث.                     |
| 9  | 1-7- منهجية البحث.                    |
| 9  | 1-8- فرضيات البحث.                    |
| 10 | 1-9- متغيرات البحث.                   |
| 11 | الفصل الثاني: السلامة المالية         |
| 12 | 2-1- مقدمة.                           |
| 13 | 2-2- مفهوم السلامة المالية.           |
| 14 | 2-3- أهمية السلامة المالية.           |
| 16 | 2-4- مؤشرات السلامة المالية ونماذجها. |
| 25 | خلاصة.                                |
| 26 | الفصل الثالث: الأداء المالي للمصارف   |
| 27 | 3-1- مقدمة.                           |
| 27 | 3-2- مفهوم الأداء المالي.             |
| 29 | 3-3- أهمية الأداء المالي للمصارف.     |
| 30 | 3-4- خطوات تقييم الأداء المالي.       |
| 32 | 3-5- مؤشرات الأداء المالي.            |
| 37 | خلاصة.                                |
| 38 | الفصل الرابع: الدراسة العملية         |
| 39 | 4-1- متغيرات البحث.                   |
| 39 | 4-2- الدراسة الوصفية.                 |

|    |                         |
|----|-------------------------|
| 50 | 4-3- اختبار الفرضيات.   |
| 62 | 4-4- النتائج والتوصيات. |
| 64 | المراجع                 |
| 70 | Abstract                |

## قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول   |
|--------|--|
| 20     | الجدول (1-2) المؤشرات الجزئية لمؤشر كفاية رأس المال  |
| 20     | الجدول (2-2) المؤشرات الجزئية لمؤشر السيولة  |
| 21     | الجدول (3-2) المؤشرات الجزئية لمؤشر الربحية  |
| 39     | الجدول (1-4) المتغير المستقل X والمتغير التابع Y   |
| 40     | الجدول رقم (2-4): السلسلة الزمنية لمعدل كفاية رأس المال للمصرف التجاري السوري خلال الفترة من 2010 لغاية 2020 |
| 41     | الجدول (3-4) المؤشرات الوصفية لمؤشر كفاية رأس المال  |
| 42     | الجدول رقم (4-4): السلسلة الزمنية لمعدل السيولة للمصرف التجاري السوري خلال الفترة من 2010 لغاية 2020         |
| 43     | الجدول (5-4) المؤشرات الوصفية لمؤشر السيولة  |
| 44     | الجدول رقم (6-4): السلسلة الزمنية لمعدل الربحية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة من 2010 لغاية 2020         |
| 45     | الجدول (7-4) المؤشرات الوصفية لمؤشر الربحية  |
| 46     | الجدول رقم (8-4): السلسلة الزمنية لمعدل الربحية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة من 2010 لغاية 2020         |
| 47     | الجدول (9-4) المؤشرات الوصفية لمؤشر معدل الربحية للمصرف التجاري السوري                                       |
| 48     | الجدول رقم (10-4): السلسلة الزمنية لمعدل نمو السيولة للمصرف التجاري السوري خلال الفترة من 2010 لغاية 2020    |
| 49     | الجدول (11-4) المؤشرات الوصفية لمؤشر معدل نمو السيولة للمصرف التجاري السوري                                  |
| 50     | الجدول (12-4) Model Summary للفرضية الأولى   |
| 51     | الجدول (13-4) اختبار ANOVAa للفرضية الأولى   |
| 51     | الجدول (14-4) اختبار Coefficients <sup>a</sup> للفرضية الفرعية الأولى  |
| 52     | الجدول (15-4) Model Summary للفرضية الفرعية الثانية  |
| 53     | الجدول (16-4) اختبار ANOVAa للفرضية الفرعية الثانية  |
| 53     | الجدول (17-4) اختبار Coefficients <sup>a</sup> للفرضية الفرعية الثانية                                       |
| 54     | الجدول (18-4) Model Summary للفرضية الفرعية الثالثة  |
| 55     | الجدول (19-4) اختبار ANOVAa للفرضية الفرعية الثانية  |
| 55     | الجدول (20-4) اختبار Coefficients <sup>a</sup> للفرضية الفرعية الثالثة                                       |
| 56     | الجدول (21-4) Model Summary للفرضية الفرعية الرابعة  |
| 57     | الجدول (22-4) اختبار ANOVAa للفرضية الفرعية الرابعة  |
| 57     | الجدول (23-4) اختبار Coefficients <sup>a</sup> للفرضية الفرعية الرابعة                                       |

|    |  |
|----|--|
| 58 | الجدول (24-4) Model Summary للفرضية الفرعية الخامسة                    |
| 59 | الجدول (25-4) اختبار ANOVAa للفرضية الفرعية الخامسة                    |
| 59 | الجدول (26-4) اختبار <sup>a</sup> Coefficients للفرضية الفرعية الخامسة |
| 60 | الجدول (27-4) Model Summary للفرضية الفرعية السادسة                    |
| 61 | الجدول (28-4) اختبار ANOVAa للفرضية الفرعية السادسة                    |
| 61 | الجدول (29-4) اختبار <sup>a</sup> Coefficients للفرضية الفرعية السادسة |

## قائمة الأشكال

| الصفحة | اسم الشكل   |
|--------|---|
| 10     | الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة   |
| 24     | الشكل (1-2) تصنيف نتائج مؤشر Z-score                                      |
| 41     | الشكل (1-4) مؤشر كفاية رأس المال بحسب فترة الدراسة                        |
| 43     | الشكل (2-4) مؤشر السيولة بحسب فترة الدراسة                                |
| 45     | الشكل (3-4) مؤشر الربحية بحسب فترة الدراسة                                |
| 47     | الشكل (4-4) مؤشر معدل الربحية للمصرف التجاري السوري بحسب فترة الدراسة     |
| 49     | الشكل (5-4) مؤشر معدل نمو السيولة للمصرف التجاري السوري بحسب فترة الدراسة |

## الملخص

هدف البحث إلى التعرف على أثر مؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي في المصارف السورية وذلك من خلال دراسة حالة المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020، وقد تم تحديد ثلاثة مؤشرات رئيسة للسلامة المالية وهي (كفاية رأس المال، الربحية، السيولة) ودراسة أثرها على الأداء المالي المتمثل بجانب (نمو الأرباح، نمو السيولة).

تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة بالتقارير الرسمية الصادرة عن المصرف المركزي السوري، والمصرف التجاري السوري عن فترة الدراسة، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

وتوصل البحث إلى نتائج، أهمها:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات (كفاية رأس المال، الربحية، السيولة) على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات (كفاية رأس المال، الربحية، السيولة) على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

**الكلمات المفتاحية:** مؤشرات السلامة المالية، الأداء المالي.



## الفصل الأول

### الإطار العام للبحث

1-1- المقدمة.

1-2- مصطلحات البحث.

1-3- دراسات سابقة.

1-4- مشكلة البحث.

1-5- أهداف البحث.

1-6- أهمية البحث.

1-7- منهجية البحث.

1-8- فرضيات البحث.

1-9- متغيرات البحث.

## 1-1- مقدمة:

نال موضوع السلامة المالية للشركات اهتماماً كبيراً على مستوى صندوق النقد الدولي بعد الاضطراب المالي الذي حدث في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي، ويهدف تقييم السلامة المالية لأي مصرف سواء أكان حكومي أم خاص يهدف إلى تقويم مدى الاستقرار المالي من خلال تحديد أي حالة ضعف يتعرض لها خلال فترة زمنية تؤثر على مركزه المالي وتم وضع خمسة ركائز أساسية تبنى عليها السلامة المالية وهي: تنظيم ورقابة سليمة للمؤسسات المالية- بنية تحتية قوية وأمنية- شبكات أمان مالي فاعلة (يوسف، 2019، ص 289- 290).

وجاء مفهوم الأداء المالي من غاية المختصين والمحليين الماليين في توضيح كيفية استخدام المصرف لموارده المالية وإدارتها بالطريقة التي تمكنها من تحقيق أهدافه، ومن ثم تم تطوير هذا المفهوم بحيث تم وضع عدة مؤشرات لقياسه يعتمد على البيانات المالية المستخلصة من القوائم المالية للمؤسسة المعنية.

على حين ظهر مفهوم السلامة المالية كأحد المفاهيم الأساسية في صلب اهتمام صندوق النقدي الدولي، والسلامة المالية تعبر عن مجموعة الإجراءات الرقابية الاحترازية التي يستخدمها المصرف من أجل الوقوف على سلامة مركزه المالي، وتم وضع عدة مؤشرات لقياس السلامة المالية للمصارف، والتي تؤثر على أدائه المالي، وتضم هذه المؤشرات (مؤشر كفاية رأس المال - مؤشر جودة الموجودات - مؤشر السيولة - مؤشر الربحية)، وبالنسبة للمصارف الحكومية التي تعتبر من المؤسسات الخدمية التي تقدم خدمات مصرفية متنوعة لشريحة من العملاء، فقد نال موضوع السلامة المالية للمصارف اهتماماً واسعاً من قبل المحللين والباحثين كونه يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستوى أدائه المالي، والذي ينعكس بدوره على مركزه المالي، وتم الاهتمام بشكل خاص بثلاثة من مؤشرات السلامة المالية هما: مؤشر الربحية، ومؤشر السيولة، مؤشر كفاية رأس المال.

## 1-2- مصطلحات البحث (Research Terminology and Concepts):

1. السلامة المالية **Indicators of financial Safety** : وقد عرفت بأنها " كافة

الاجراءات الرقابية التي يستخدمها المصرف بهدف الوقوف على سلامة مركزه المالي بما يساعد على تجنب الأزمات المصرفية (Santoso, 2006).

**مؤشر كفاية رأس المال**: وهو أحد المؤشرات الجوهرية المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي، ويعبر عن رأي المال إلى الموجودات الموزونة بالمخاطرة، وبعبارة أخرى هو رأس المال الأساسي إلى الموجودات الموزونة بالمخاطرة، كما يعبر عن صافي تخصيصات القروض المتعثرة إلى رأس المال (الإمام، 2010، ص9).

**مؤشر السيولة (liquidity indicator)**: أحد المؤشرات الهامة في متابعة السيولة المالية للمؤسسات، خاصةً في الأزمات، فهو يستخدم لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، ومدى سلامته المالية، ويُعدّ من المؤشرات الهامة في تقييم أدائها المالي وقدرتها على مواجهة التزاماتها المتعددة وديونها المالية المستحقة، وتتكون من ثلاثة نسب هي: نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة السيولة الفورية (بن قرينة، 2016، ص13).

**مؤشر الربحية**: أحد مؤشرات السلامة المالية من جهة والأداء المالي من جهة أخرى، ويقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال مواردها استغلالاً أمثلاً، وبالتالي يقيس مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة من جهة، ويربطها مع أدائها المالي من جهة أخرى، بحيث يعكس الكفاءة المالية (بن قرينة، 2016، ص12).

2. **الأداء المالي Financial performance** : عرفه بيير J.PIERRE بأنه مدى قدرة

المُسيّرِين على تحقيق أهدافهم وذلك من خلال نمو المعدل السنوي للمبيعات وتحقيقهم لنسب مالية معينة (pierre, 1990, 150). وتشمل العائد على السهم - العائد على حقوق الملكية - حجم موجودات المصرف - السيولة - الربحية - مخاطر الائتمان - مخاطر رأس المال.

## 1-3-1- الدراسات السابقة:

### 1-3-1- الدراسات العربية

#### 1- دراسة (بوهريرة، 2017) بعنوان: تحليل مؤشرات السلامة المالية في الجزائر - دراسة حالة AGB

تناولت الدراسة تحليلاً لمؤشرات السلامة المصرفية في القطاع المصرفي الجزائري وبالاعتماد على مؤشرات كنماذج لكشف الصلابة المصرفية في CAMELS المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي وكذا نموذج التقييم المصرفي الأمريكي عينة من المصارف، وذلك باستخدام بعض المؤشرات لكشف الأزمة المصرفية وتفاذي حدوثها، وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد المصرفي الجزائري يعاني من مشكلة تركيز في الأصول وأبرزت وبوضوح مدى تدني معايير جودة الأصول المصرفية.

2- دراسة (سلامة، الرفاعي، 2018) بعنوان: العلاقة بين الأداء المالي والمخاطر الكلية، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية والمخاطر الكلية لأسعار أسهمها في بورصة عمان هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية في بورصة عمان ومخاطر أسهمها الكلية، وتم قياس أداء المصارف التجارية من خلال ستة مؤشرات مالية (الربحية، الرفع المالي، السيولة، كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وجودة الإيرادات) أما المخاطر الكلية فقد تم قياسها بالانحراف المعياري.

واستخدمت الدراسة بيانات للفترة من كانون الثاني 2000 الى كانون الاول 2016، واشتملت على 11 مصرفاً تجارياً مدرجاً في بورصة عمان، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر الربحية هو المؤشر المالي الوحيد المؤثر على المخاطر الكلية لأسعار الأسهم في المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

#### 3- دراسة (بن الدين، مطاي، 2019) بعنوان: تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي دراسة تطبيقية - حالة الجزائر

هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي من خلال بيان بعض المعايير الدولية لقياس وتحليل مدى سلامة أداء النظام المالي والمصرفي.

تم دراسة ماهية الاستقرار المالي ومختلف مؤشرات ونظم قياس الاستقرار المالي بالوصف، ثم اعتمد على الأسلوب التحليلي لتحليل هذه المؤشرات على الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2012 لغاية 2017 وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تبني المؤسسات المصرفية مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية بالتقلبات أو الاضطرابات المستقبلية والأزمات، والقدرة على قياس الاستقرار المالي بواسطة أساليب كمية معينة قد تسمح للسلطات المعنية من أخذ الوقت الكافي لاتخاذ تدابير معينة لتجنب الاختلال في المتغيرات المؤدية للأزمات المالية. كما توصلت إلى كون مؤشرات الحيلة الكلية ونظم الإنذار المبكر أفضل من الأدوات الرقابية، لأنها تقدم نتائج بالأرقام والإحصائيات أكثر من الأسلوب الإنشائي للاستدلال على مدى استقرار النظام المالي والمصرفي وللتنبؤ بإمكانية وقوع الأزمات.

#### 4- دراسة (باغة، 2021) بعنوان: دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المالية بالمصارف التجارية في جمهورية مصر العربية

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المصرفية للمصارف التجارية العاملة في مصر، من خلال تطبيق على ستة مصارف تجارية تنوعت ملكيتها بين القطاع الحكومي والخاص والأجنبي خلال الفترة من عام 2014 وحتى عام 2020 باستخدام منهجية التكامل المشترك والنماذج الطويلة (المقطعية الزمنية). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين محددات الشمول المالي (الوصول المالي، الانتشار المصرفي، استخدام الخدمات المالية) وتحسين مؤشرات السلامة المالية، مع وجود تأثير معنوي لأبعاد محددات الشمول المالي على جميع مؤشرات السلامة المصرفية للمصارف التجارية في مصر.

#### 1-3-2- الدراسات الأجنبية:

#### 1-دراسة (Salman et al، 2021) بعنوان

**(Financial Safety Indicators under Financial Crises and their Impact on Banking Finance: An Applied Study in Iraqi Banks)**

(مؤشرات السلامة المالية في ظل الأزمات المالية وأثرها على التمويل المصرفي: دراسة تطبيقية في المصارف العراقية)

هدفت الدراسة إلى بيان أهم مؤشرات السلامة المالية التي يطبقها المصرف المركزي العراقي مع التركيز على تطبيق بعض المؤشرات على كل من النظام المصرفي من جهة وعينة من المصارف العراقية. وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها التزام المصرف المركزي العراقي بالمعايير الدولية مثل بازل 2 الذي يتطلب من بعض المصارف العراقية تطوير أساليبها المصرفية لمتابعة التطورات المصرفية والمعايير العالمية. كما ارتفعت نسب كفاية رأس المال في النظام المصرفي العراقي ككل والمصارف الخاصة، على عكس الحكومة، على الرغم من أن الأخيرة حققت مستويات عالية ومقبولة نسبياً تجاوزت 12% وفقاً لهذا المعيار.

## 2-دراسة (Naoule، 2021) بعنوان:

### (Study of financial safety indicators in Islamic banks– Jordan Islamic Bank model)

(دراسة مؤشرات السلامة المالي في المصارف الإسلامية- نموذج المصرف الإسلامي الأردني)  
هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وضع المصرف الإسلامي من خلال دراسة تحليلية لمؤشرات السلامة المالية للمصرف الإسلامي، وكذلك التعامل مع موارد واستخدامات المصارف الإسلامية. وتم الاعتماد على المنهج التحليلي للبيانات المتوفرة على الموقع الإلكتروني للمصرف الإسلامي الأردني.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن المصرف الإسلامي الأردني يتمتع بوضع مالي جيد وقدرة كبيرة على خفض التكاليف ومرونة عالية في تحقيق الأرباح.

### 1-3-3- تقييم الدراسات السابقة:

من خلال دراسة موضوعية للدراسات السابقة ذات الصلة ببحثنا، حول العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية والأداء المالي للمصارف، نجد أن الدراسة الحالية تتفق مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (سلامة، 2018) حول أهمية مؤشرات السلامة المالية في تقييم الأداء المالي للمصارف، كما تناولت الدراسات (Salman et al، 2021) ودراسة (Naoule، 2021) دور مؤشرات السلامة في المصارف في ظل مواجهة الأزمات المالية، ولكن نجد

عدم اتفاق الدراسات السابقة على مؤشرات السلامة المالية الأكثر تأثيراً على الأداء المالي للمصارف، وهذا ما سيتم إثباته في دراستنا الحالية، من ناحية تناول ثلاثة مؤشرات أساسية للسلامة المالية تم الاتفاق عليها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومقررات لجنة بازل 2 حول موضوع السلامة المالية وهي (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية)، والتي أيضاً تم تناولها في الدراسات السابقة ولكن ليس بالشكل الذي سيتم التطرق إليه في دراستنا الحالية، والتي ستعتمد بيئة التطبيق وهي البيئة السورية، من خلال دراسة حالة المصرف التجاري السوري.

#### 1-4- مشكلة البحث:

إن التعثرات التي تعرضت لها المصارف على مر الفترات السابقة من أزمة الرهن العقاري في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، إلى أزمة عام 2008، كل هذا أدى إلى عدم استقرار المصارف في أدائها المالي، ومن ثم حدوث الأزمات المصرفية في كل من الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، إذ يوجد سبب إجماع من قبل المصرفيين على أن تقييم الأداء المالي للمصرف يتم بالبداية من خلال تقييم سلامته المالية، وعليه فقد تم السعي الحثيث من قبل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي على وضع المؤشرات المناسبة لقياس السلامة المالية للمصارف والتي كانت أهمها (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر السيولة، مؤشر الربحية).

وفي سياق استعراض الخط العام للدراسات السابقة، نجد أن الدراسات السابقة قد أكدت على أهمية تطبيق مفهوم السلامة المالية في أداء المصارف، حيث أن دراستي (بوهريرة، 2017) و (بن الدين، مطاي، 2019) توصلتا إلى عدم فعالية تطبيق مفهوم ومؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي في الجزائر، في حين أن دراسات أخرى أكدت على أهمية مؤشر الربحية في تقييم الأداء المالي للمصارف فقط، ومن هنا تأتي دراستنا الحالية لإثبات وجود تطبيق لمؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي، ودورها في تقييم الأداء المالي للمصارف، والاعتماد على ثلاثة مؤشرات رئيسية اعتبرت هي الأكثر أهمية في تقييم السلامة المالية ودرجت ضمن المؤشرات الجوهرية حسب صندوق النقد الدولي.

وفي البيئة المصرفية السورية تبرز الحاجة إلى وجود مؤشرات مالية تعطي صورة دقيقة عن السلامة المالية للمصرف وانعكاسه على أدائه المالي، ومن هنا تبرز مشكلة البحث والتي يمكن تلخيصها بالسؤال الرئيس التالي:

**ما هو أثر مؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020؟**

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو أثر مؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020؟

2. ما هو أثر مؤشر الربحية على الأداء المالي في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020؟

3. ما هو أثر مؤشر السيولة على الأداء المالي في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020؟

### **1-5- أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى بيان علاقة الأثر بين مؤشرات السلامة المالية والأداء المالي في المصارف، ويتفرع عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

- تحديد أثر مؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي في المصرف محل الدراسة خلال الفترة 2010-2020.

- تحديد أثر مؤشر الربحية على الأداء المالي في المصرف محل الدراسة خلال الفترة 2010-2020.

- تحديد أثر مؤشر السيولة على الأداء المالي في المصرف محل الدراسة خلال الفترة 2010-2020.

### **1-6- أهمية البحث:**

تتبع أهمية البحث من أهمية مؤشرات السلامة المالية المصرفية في تقييم الأداء المالي للمصارف على اعتبار أن تلك المؤشرات بمثابة وسيلة لتوجيه الأداء المالي للمصرف لغاية



تفادي الأزمات المالية قبل وقوعها، وتتجسد تلك الأهمية في دراسة حالة المصرف التجاري السوري والذي يعد من أكبر المصارف الحكومية العاملة في القطاع المصرفي السوري، وتم تحديد ثلاثة مؤشرات للسلامة المالية هي: مؤشر السيولة، ومؤشر الربحية، مؤشر كفاية رأس المال كونها من أهم المؤشرات التي تقيس السلامة المالية للمصارف والتعرف على أدائه المالي

### **1-7- منهجية البحث:**

تم الاعتماد على البيانات الثانوية التي سيتم جمعها من التقارير الرسمية الصادرة عن المصرف المركزي السوري، والمصرف التجاري السوري وذلك عن الفترة الزمنية 2010-2020، أما عن أدوات الدراسة فقد تم الاستعانة بمصفوفة الارتباط لبيرسون لقياس قوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرات بالإضافة إلى نماذج الانحدار الخطية البسيطة كأداة للكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك باستخدام برنامج SPSS الإصدار 25.

### **1-8- فرضيات البحث:**

ينطلق البحث في دراسة أثر مؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي في المصرف التجاري السوري من خلال ما يلي:

#### **الفرضية الرئيسية:**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي (الربحية) في

المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على الأداء المالي (الربحية) في

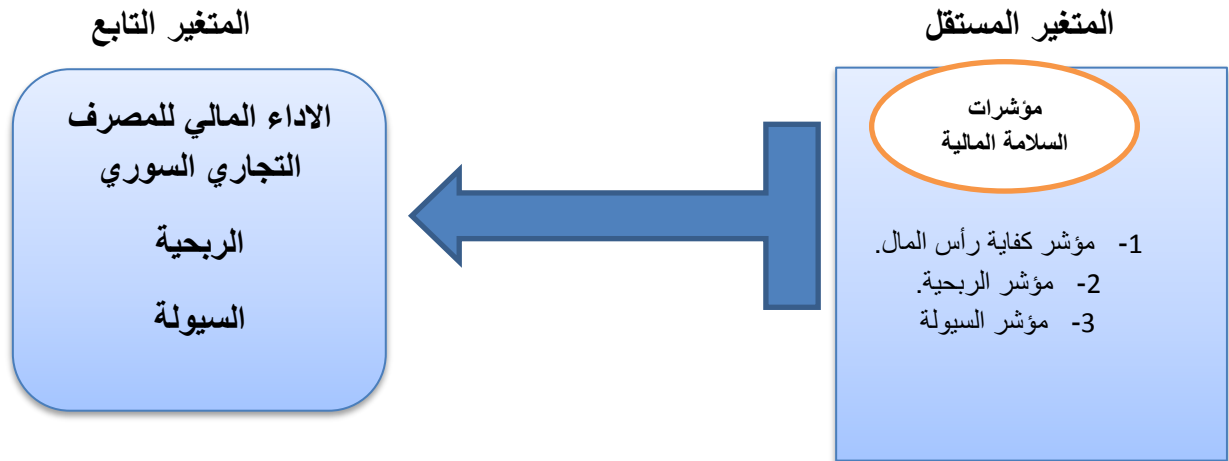
المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على الأداء المالي (الربحية) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي (السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على الأداء المالي (السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.
6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على الأداء المالي (السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

### 1-9- متغيرات البحث:

المتغير المستقل: مؤشرات السلامة المالية، ويشتمل عليها ثلاثة متغيرات مستقلة فرعية هي (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة)

المتغير التابع: الأداء المالي.



الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

## الفصل الثاني

### السلامة المالية

2-1- مقدمة.

2-2- مفهوم السلامة المالية.

2-3- أهمية السلامة المالية.

2-4- مؤشرات السلامة المالية ونماذجها.

خلاصة.

## 2-1- مقدمة:

أصبح الحفاظ على السلامة المالي على مدى العقود الماضية هدفاً متزايد الأهمية في سياق وضع السياسات الاقتصادية والمالية للأنظمة المالية في سبيل تجنب الأزمات المالية، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار المالي، وقدرة النظام المالي على أداء وظائفه المالية بكفاءة وفاعلية، ومنه فقد باتت السلامة المالية محوراً أساسياً في تقييم الأداء المالي، وتقييم أوضاع الاستقرار المالي، وقد استحوذت سلامة النظام المصرفي على اعتباره المكون الأكبر ضمن مكونات النظام المالي في اقتصاديات الدول على الاهتمام الكبير في مجال تأسيس وتطبيق السلامة المالية ومؤشراتها، وخصوصاً بعد ما تعرض الأنظمة المصرفية لأزمات مالية عالمية كالأزمة المالية في عام 2008 (العبيد، 2018، ص 88).

إلا أن مفهوم السلامة المالية كانت قد ظهر في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي وتحديداً بعد الأزمة المالية الآسيوية التي حدثت حينها، والفضل في ذلك إلى تبني صندوق النقد الدولي لهذا المفهوم، وتوثيق المؤشرات الأساسية الدالة عليه والقادرة على قياسه وتقييمه على مستوى الأنظمة المالية ككل، ومكوناتها الجزئية (طلحي، 2021، ص 370).

وفي هذا الصدد فقد تم وضع عدة مؤشرات تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، إذ تستخدم هذه المؤشرات لتقييم أداء المصارف، ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها، وبالتالي تقوم هذه المؤشرات بالتعريف بقوة وسلامة الأداء المالي، وتوضيح ما يلزم اتخاذه من إجراءات وقائية أو مانعة أو إصلاحية حسب الحالة التي تم فيها استخدام هذه المؤشرات، والتي تم تسميتها بمؤشرات السلامة المالية. (Tomuleasa, 2017, p 53).

ونظراً لأهمية السلامة المالية وربطها باستقرار النظام المصرفي، فهناك أكثر من اثني عشر مصرفاً مركزياً والعديد من المؤسسات المالية بما فيها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية تصدر تقارير دورية عن السلامة المالية والاستقرار المصرفي وتخصص جانباً مهماً لدراسة مؤشرات السلامة المالية ضمه. (بوهريرة، مصيطفي، 2017، ص 107).

## 2-2- مفهوم السلامة المالية:

يقترن مفهوم السلامة المالية بمدى تحليل الاستقرار المالي لأي اقتصاد، وعلى مستوى النظام المصرفي وأدواته، فقد كانت محاولات تقييم مدى صلابته هذا النظام وقياسه هو الدافع الأساس لظهور مفهوم السلامة المالية، حيث أنه وقبل الخوض في التعرف على مفهوم السلامة المالية، لا بد من الإشارة إلى أن الأطر الحالية للاستقرار المالي الدولي والمنبثقة من اتفاقيات بازل (1، 2، 3) المقررة من قبل صندوق النقد الدولي، والتي أكدت على مبدأ الجمع بين الانضباط وفق شروط السوق الخاصة والرقابة الاحترازية من أجل متابعة وتيرة التطورات المتلاحقة في النظام المصرفي، ومحاولة اكتشاف التهديدات المحتمل حدوثها، على مبدأ التنبؤ المسبق، وعليه فقد جاءت فكرة السلامة المالية ضمن إطار ما يسمى الحيلة والحذر، خصوصاً بعدما ما أصبح النظام المصرفي أكثر تعقيداً من حيث الأدوات المالية المستثمرة فيه، وكثرة الأنشطة وانتقال المخاطر (بوهريرة، مصيطفي، 2017، ص 108).

ولقد أولى الباحثون اهتماماً كبيراً لمفهوم السلامة المالية التي أصبحت تعتبر واحدة من العناصر الأساسية في بناء السياسات الاقتصادية، ومن أهم التعاريف التي تناولت السلامة المالية نذكر: عرفت السلامة المالية بأنها وضع معايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، وهذا التعريف يوضح مفهوم السلامة المالية من حيث أدواتها التي تستخدمها والمتمثلة في المؤشرات والمعايير وإجراءات الرقابة لأجل تحقيق هدفها الأساسي (طلحي، 2021، ص 371).

كما عرفت أيضاً بأنها الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على تلبية متطلباته والوفاء بالتزاماته ومن ثم تعزيز الأداء الاقتصادي وتراكم الثروة (صلاح الدين، 2010، ص 9).

وعلى مستوى النظام المصرفي فقد عرفت السلامة المالية بأنها قدرة المصارف على تحمل الأوضاع العدائية مثل التغييرات الجوهرية في سياسات المصرف، التحرير المالي، الكوارث الطبيعية، ومن ثم فهو يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تحت الظروف الاقتصادية الصعبة بالاستعانة برأسماله واحتياطياته (Tomuleasa, 2017, p 54).

وأيضاً عرفت وفقاً لصندوق النقد الدولي على أنها دليل للإنذار ومؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار وتحديد المخاطر التي قد تتجر عنها في أسوأ الأحوال فشلاً للقطاع المصرفي (FMI, 2006, P 2).

في حين عرفها فلانيري Flannery بأنها عملية وضع المعايير بهدف تحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي (Flannery, 2007, p 2).

كما تم تعريف السلامة المالية بأنها الوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادراً على تلبية متطلباته وتعزيز أداءه الاقتصادي وتعظيم الثروة (الإمام، 2010، ص 10).

وتعرفها الباحثة على أنها جملة التدابير والإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة والتي تجعل مؤشرات المصرف في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالآزمات، واتخاذ إجراءات تصحيحية لها يمكن المصرف من مواجهة هذه الآزمات.

وبالتالي فإن مفهوم السلامة المالية يرتبط بكل من مفهومي النظام المالي، الاستقرار المالي، حيث أن الاستقرار المالي هو هدف السلامة المالية، ولا تقوم السلامة المالية بدون استقرار مالي، كذلك الأمر فإن السلامة المالية هي الدليل على النظام المالي، فالنظام المالي يجب أن يكون قادراً على تعبئة المدخرات وتوجيهها محة الأنشطة المصرفية المختلفة، وعليه لا ينجح النظام المالي بدون تحقق السلامة المالية، وسلامة النظام المالي تعني سلامة مكوناته، أي سلامة المصارف في أدائها (طلحي، 2021، ص 372).

### 2-3- أهمية السلامة المالية:

تظهر أهمية السلامة المالية من خلال السعي الكبير من قبل الدول للمحافظة على أنظمتها المصرفية، وذلك لأنه إذا تأثرت مصارف تلك الدول بأي أزمة مالية فإنه سوف تتحمل كل الدول تكاليف إعادة السلامة إلى جهازها المصرفي، ولأن المصارف أيضاً تعد حلقة الوصل بين المقرضين والمودعين، وأي أزمة تتعرض لها المصارف سوف يؤثر على ثقة الزبائن المحليين والأجانب (يوسف، 2019، ص 290).

وعليه فإن أهمية السلامة المالية تكمن في قدرة النظام المصرفي على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الأنشطة المصرفية المختلفة (بو هريرة، مصيطفى، 2017، ص 108).

وتتمثل أهمية السلامة المالية في النقاط التالية:

- تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لزبائن السوق والجمهور.
- مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع من خلال المؤشرات عبر النظم المصرفية.
- تعتمد على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على تقليل حدتها.
- تعمل كمؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية.

ونظراً لأهمية السلامة المالية فقد تم وضع نوعين من السياسات والمؤشرات المعنية بهذا الأمر، الأولى هي مؤشرات وقائية وعلاجية، وذلك عبر الإجراءات التالية: (الإمام، 2010، ص 13).

- **سياسة وقائية:** وهي موجهة نحو الحيلولة دون وقوع الأزمات والمشاكل في النظام المالي، وتؤكد هذه الإجراءات على ضرورة تطبيق الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية بصورة منتظمة من أجل التنبؤ المبكر بأية مشاكل مالية محتملة مثل:

✓ وجود مشاكل في السيولة.

✓ عدم القدرة على تحديد الربحية.

- ✓ عدم القدرة على فرز وتحديد نوعية الموجودات نظراً لزيادة القروض الرديئة والمتعثرة.

✓ زيادة التركيز الائتماني في قطاعات عرضة للتقلبات.

- **سياسة علاجية:** وتتضمن هذه السياسة احتواء الأزمة وتطويرها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى بها.

على حين تم التأكيد أن الغاية الأساسية للسلامة المالية في المصارف وتطبيق مؤشراتها تقويم المركز المالي للمصرف ومراقبة أنشطته بهدف تحديد أي خطورة محتملة، وتتمثل عملية إدارة المخاطر في الجوانب التالية: (Mishkin & Eakins, 2000, 523).

✚ نوعية شروط الإشراف والرقابة من قبل مجلس الإدارة في المنشأة المالية.  
✚ كفاية السياسات والحدود لكل النشاطات التي تحتوي مخاطر ذات أهمية.  
✚ نوعية نظم الرقابة الداخلية التي تستخدم لمنع أي حالة احتيال أو أي نوع من النشاطات المحرمة.  
✚ نوعية نظم الرقابة والإشراف على المخاطر وكفايتها في تحقيق هدف السلامة المالية وبالتالي الاستقرار المالي.  
وبالحديث عن المصارف وأهمية تطبيق السلامة المالية، فهي بسبب سعي المصارف إلى صيانة سلامة واستقرار نظمها المالية مستندة في ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية، هي ( Santos, Batnnggar, 2007, p 4):

✚ للمصارف دور كبير تؤديه كمؤسسات وسيطة، وهي تسلك كأدوات انتقال للسياسة النقدية في الاقتصاد، وهذه المصارف تتعرض جوهرياً إلى مستويات عالية من المخاطرة في عملياتها، لهذا فهي تشكل عامل عدم استقرار محتمل مهم للنظام المالي.  
✚ للأزمات المالية آثار كبيرة على الاقتصاد، مثل تدني النمو الاقتصادي والدخل، وهذه الأحداث تحدث تأثيرات سلبية على الحياة السياسية والاجتماعية لو أن سرعة القياس فشلت في تحديد الأزمة بشكل سريع وفعال.  
✚ يُؤد عدم الاستقرار المالي كلف مالية كبيرة عند محاولة تخفيفه أو تعديله.

## 2-4- مؤشرات السلامة المالية ونماذجها:

تُوفّر مؤشرات السلامة المالية نظرة ثاقبة على الصحة المالية وسلامة المؤسسات المالية للبلد ولقطاع المصارف، كما تدعم مؤشرات السلامة المالية تحليل الاستقرار الاقتصادي والمالي. مع التأكيد على أن النظام المالي لأي بلد يشمل طرفين، هما: (IMF, 2021).  
✓ البنية الفوقية للنظام المالي وتتكون من: المصارف والمقرضين غير المصرفيين، أسواق الأمن، صناديق التقاعد وصناديق الاستثمار الأخرى، شركات التأمين.  
✓ البنية التحتية للنظام المالي مثل أطراف المقاصة المركزية ومقدمي الدفع والمصارف المركزية، السلطات التنظيمية والإشرافية.



وتوفر هذه المؤسسات والأسواق إطاراً لتنفيذ المعاملات الاقتصادية والسياسة النقدية وتساعد في توجيه المدخرات إلى الاستثمار، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.

#### 2-4-1- مؤشرات السلامة المالية:

يجب التنويه إلى أنه لا تؤدي المشكلات في الأنظمة المالية إلى تعطيل الوساطة المالية فحسب، بل يمكن أن تقوض أيضاً فعالية السياسة النقدية، وتؤدي إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي، وتؤدي إلى هروب رأس المال وضغوط أسعار الصرف، وتخلق تكاليف مالية كبيرة تتعلق بإنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة على اختلاف أنواعها، وفي ظل زيادة الاتصال بين المؤسسات المالية، وظهور شركات التكنولوجيا المالية وتوطيد الروابط المالية والتجارية بين البلدان، فإنه يمكن أن تنتشر الصدمات المالية بسرعة عبر القطاعات المالية والحدود الوطنية، لذلك فإن الأنظمة المالية المرنة التي تخضع للتنظيم الجيد والإشراف الجيد ضرورية لاستقرار الاقتصاد والمالي المحلي والدولي. علاوة على ذلك، يشير العمل التحليلي الأخير الذي قام به خبراء صندوق النقد الدولي إلى الروابط الحاسمة بين الاستقرار المالي والعمق المالي والشمول المالي وأهمية المساواة بين الجنسين والمساواة العرقية (IMF, 2021).

وبدأ الاهتمام بموضوع مؤشرات السلامة المالية في أوائل سنة 2000 من قبل صندوق النقد الدولي، وذلك استجابةً لازمة السوق المالية التي حدثت في تسعينيات القرن الماضي، وقد كثف نشاطاته في مجال تحليل النظم المالية وفي مشروع تأسيس مؤشرات السلامة المالية، لتقويم النظم المالية الدولية، وكان الهدف الأساسي لمؤشرات السلامة المالية هو المساهمة في زيادة شفافية النظم المالية الدولية والحصول على صورة أكثر وضوحاً لنقاط قوة وضعف هذه النظم، لغرض التمييز بين النظم المالية الصحيحة وغير الصحيحة، وقد ترافقت هذه الجهود مع إجراءات تحسين ضبط السوق، التي هي أحد الدعامات الأساسية في تحديد كفاية رأس المال الممتلك والمحدد من قبل لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية في بنك التسويات الدولي، والتي سوف تعزز نشاط وقوة النظام المالي الدولي، وفي عام 2006 اجتمعت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي لتحديد لائحة إرشادية تتضمن مجموعة موحدة للمؤشرات التي تعنى بقياس وتحديد السلامة المالي تحت مسمى مؤشرات السلامة المالية (الإمام، 2010، ص 14).

وهدفت جهود صندوق النقد الدولي لإيجاد مؤشرات للسلامة المالية تساهم فيما يلي ( utsche )  
:(Bundes bank, 2006

- ✓ زيادة شفافية النظام المالي والحصول على صورة أكثر وضوحاً لنقاط القوة والضعف في هذا النظام، والتي تمكن من التمييز بين النظم المالية الصحيحة والمعتلة.
- ✓ تحسين ضبط السوق المالية والتي هي أحد الدعامات الأساسية في تحديد كفاية رأس المال، والتي بدورها تعزز نشاط وقوة النظام المالي.

وبالنسبة لهذه المؤشرات وتصنيفاتها فهي تغطي 39 مؤشر سلامة مالية بغرض تحقيق الاستقرار المالي لقطاع الصيرفة، منها 12 مؤشر وقائي جزئي، وضعت ضمن مجموعة سميت بالمجموعة الجوهرية، والتي تستمد بياناتها من عملية الإشراف والرقابة، وهي تمثل مجموعة مؤشرات للقطاع المصرفي، كما وضح صندوق النقد الدولي بأن هذه المؤشرات هي الوجه الآخر لنظام CAMELS والذي يغطي الجوانب المتنوعة التي على صلة وثيقة بالمخاطرة مثل: رأس المال، نوعية الموجودات، الإدارة، الأرباح، السيولة، الحساسية إلى التقلبات الاقتصادية (Santos, Batnnggar, 2007, p 12).

على حين وضعت مجموعة أخرى تضمنت 27 مؤشراً للسلامة المالية، أضيفت إلى المجموعة السابقة، وسميت بالمجموعة الداعمة (المساندة) وهي مؤشرات وقائية كلية للمؤسسات المالية وغير المالية (الإمام، 2010، ص 15).

وبناءً عليه ترى الباحثة أن المعنيين على وضع وتصنيف مؤشرات السلامة المالية قد أخذوا يعبون الاعتبار جانبي الحيطة والحذر، والوقاية والدعم عند إعداد ووضع تلك المؤشرات.

وبالعودة إلى المؤشرات الجوهرية، فقد وضع صندوق النقد الدولي مجموعة مصطلحات فنية ذات الصلة بهذه المؤشرات لتوضح بدق دلالة كل مؤشر وكيفية استخدامه، وهذه المصطلحات الفنية، هي (صندوق النقد العربي، 2017):

### 1. كفاية رأس المال: وتشمل كل مما يلي:

- رأس المال إلى الموجودات الموزونة بالمخاطرة.
- رأس المال الأساسي إلى الموجودات الموزونة بالمخاطرة.

- صافي تخصيصات القروض المتعثرة إلى رأس المال.

**2. نوعية الموجودات: وتشمل كل مما يلي:**

- القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية.

- التوزيع القطاعي للقروض إلى القروض الكلية.

**3. الأرباح: وتشمل كل مما يلي:**

- العائد على الموجودات.

- العائد على حق الملكية.

- هامش الفائدة لإجمالي الدخل.

- المصاريف من غير الفائدة لإجمالي الدخل.

**4. السيولة: وتشمل كل مما يلي:**

- الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات.

- الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل.

**5. الحساسية إلى مخاطر السوق: وتشمل كل مما يلي:**

- صافي الموقف في التحويل الخارجي إلى رأس المال.

وبالنسبة لقطاع المصارف فقد تم ملاحظة أنه يوجد ثلاثة مؤشرات للسلامة المالية لها تأثير أكبر

من باقي المؤشرات، وهي (العميد، 2012، ص 7-8):

**1. مؤشرات كفاية رأس المال:**

تحدد هذه المؤشرات مقدرة المصرف على مواجهة الصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود

الميزانيات العامة للمصارف، وتكمن أهمية هذا المؤشر في أنه يأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر

المالية مثل: مخاطر أسعار الصرف، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة، فضلاً عن

احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات.

## الجدول (1-2) المؤشرات الجزئية لمؤشر كفاية رأس المال

| اسم المؤشر      | مكوناته الجزئية  |
|-----------------|--|
| كفاية رأس المال | - نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر.<br>- التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال. |

المصدر: تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017.

### 2. مؤشرات السيولة:

في كثير من الحالات يحدث ما يسمى بالعسر المالي للمصرف، وذلك بسبب سوء إدارة السيولة، ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشر السيولة ومؤشراته الجزئية، والتي تشمل بشكل عام جانب الأصول والخصوم، ففي جانب الخصوم يجب النظر إلى مصادر السيولة كالاقتراض فيما بين المصارف والتمويل من المصرف المركزي، كما يجب أن تأخذ مؤشرات السيولة حالات عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم.

## الجدول (2-2) المؤشرات الجزئية لمؤشر السيولة

| اسم المؤشر | مكوناته الجزئية   |
|------------|---|
| السيولة    | - تسهيلات المصرف المركزي المصارف التجارية.<br>- التجزئة في معدلات الإقراض بين المصارف.<br>- الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي.<br>- نسبة القروض إلى الودائع.<br>- هيكل استحقاق الأصول والخصوم.<br>- تدابير لسيولة السوق الثانوية. |

المصدر: تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017.

### 3. مؤشر الربحية:

إن انخفاض نسب مؤشر الربحية ومؤشراته الجزئية، يمكن أن يدل على وجود مشكلات في ربحية المصرف على العكس من ذلك فإن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر.

## الجدول (2-3) المؤشرات الجزئية لمؤشر الربحية

| اسم المؤشر         | مكوناته الجزئية  |
|--------------------|--|
| الإيرادات والربحية | - العائد على الأصول.<br>- العائد على حقوق الملكية.<br>- معدلات الدخل والإنفاق.<br>- المؤشرات الهيكلية. |

المصدر: تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017.

### 2-4-2- نماذج السلامة المالية:

تم وضع عدة نماذج لقياس السلامة المالية في المؤسسات المالية عموماً والمصارف على وجه التحديد، وسوف نستعرض أهم هذه النماذج وفق الآتي:

#### 1. نموذج CAMELS الإنذار المبكر:

لقد كانت بداية الاهتمام باستخدام مؤشرات السلامة المالية لتقييم رقابة المصارف من قبل لجنة بازل لوضع معايير لملاءة رأس المال في عام 1992، ومنذ ذلك الوقت توالت الجهود والدراسات لوضع نظم أو مؤشرات للحد من المخاطر وقياس صحة الجهاز المصرفي، وتم اقتراح نظام CAMELS وتم التعبير عن كل عنصر من عناصره بعدد من المؤشرات المالية، ثم قامت المصارف المركزية بتطوير هذا النظام للإنذار المبكر بما يتفق مع ظروفها (بوصافي، شياد، 2010، ص 4).

ويعتمد هذا النموذج على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المصارف، كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المصرفية، ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء التحليل الشامل للأوضاع المصرفية من خلال التحقق من سلامة الأصول والعمليات المصرفية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها، وهذه المؤشرات الستة، هي (بوهريرة، مصيطفي، 2017، ص 111):

- كفاية رأس المال: تسمح للمصرف بالنمو ووضع الخطط اللازمة اتجاه أية خسائر مستقبلية، وتعتبر العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي.
- جودة الأصول: وتعتبر ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف، الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، فحيازة أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل السيولة.
- الإدارة: يعد الأداء الإداري مكوناً أساسياً للحكم على مدى نجاح المصرف في تحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال فهم المخاطر الملازمة للأنشطة المصرفية، والالتزام بتشريعات وقوانين المصرف المركزي.
- الربحية: تنظر إدارة المصرف كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول.
- السيولة: يعد مؤشر السيولة مهم جداً في جانب تعامل المصرف مع المودعين، وبالتالي لا بد من دراسة القضايا التي تتعامل مع هذا العنصر مثل: حجم ومصادر الأموال السائلة، الأصول سريعة التحويل إلى نقد.
- حساسية مخاطر السوق: لا بد من التركيز على العديد من الجوانب في هذا الخصوص، مثل حساسية المصرف للتوقعات المختلفة في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف الأجنبي، وأسعار الأوراق المالية إلى جانب قياس ومتابعة العديد من المخاطر.

## 2. الأنظمة الاحترازية:

سميت بنموذج تلاقي الصدمات المصرفية، والتي جاءت وفقاً لمقررات لجنة بازل 3، وركزت على شروط الأموال الخاصة في جميع الظروف، لضمان الملاحة المالية للمصارف بشكل أفضل، فهذا يقوي مرونة المصرف من خلال رفع نسبة الحد الأدنى من 8% إلى 10.5% وقد أعلن عن الإصلاحات في عام 2010، وألزمت المصارف بتحسين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، والتغلب على أية اضطرابات مالية ممكنة الحدوث دون مساعدة أو تدخل من المصرف المركزي، وتهدف الإصلاحات إلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي، وتندرج أهم الإصلاحات التي أتت بها هذه المقررات في إلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة ملاحة

تقدر القصير، التي تطلب من المصارف الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوم. وتعرف بنسبة تغطية السيولة، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب ألا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للمصرف، وتحسب نسبة مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب ألا تقل عن 100% (FMI, 2010, p 81).

### 3. نموذج التنقيط ( Z. score ):

من بين الطرق الإحصائية المستخدمة في مجال تقدير الوضعية المالية خصوصاً في الدول المتطورة نجد طريقة التنقيط التي تعرف بأنها طريقة إحصائية تعطي المصارف نقطة أو علامة خاصة به تعبر عن درجة الملاءة المالية، وهي دلالة تخطيطية لمجموعة من المتغيرات ولإعدادها يجب دراسة عينة من المصارف تؤخذ من المجتمع الأصلي، وتنقسم هذه العينة إلى مصارف سليمة وأخرى عاجزة، ويتم تقييم مستوى سلامة المصرف بشكل فردي، بحيث تحدد احتمال إعسار المصرف، ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين الإعسار وقيمة الدالة حيث يقصد بالإعسار هنا، احتمال كون أوصل المصرف أقل من خصومه (دادبي، عمي، 2014، ص 24).

وتحسب الدالة Z-score من خلال المعادلة التالية:

$$Z = (k + \mu ROA) / \sigma ROA$$

حيث أن :

K نسبة رأس المال مضافاً لها إجمالي الاحتياط الأصول.

$\sigma ROA$ : الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد.

$\mu ROA$ : يمثل متوسط العائد إلى إجمالي الأصول (ROA).

حيث أن هذه الدالة تقوم بحساب الانحرافات المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنزفا الأسهم، ويصبح المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية، ويكون على عتبة الإفلاس، وبهذا فإنه يقيس مدى استقرار المصرف ومنه فإنه يشير إلى البعد عن الإفلاس، وهكذا فإن قيمة الدالة المرتفعة تدل على أن المصرف يواجه احتمال إفلاس منخفض، حيث ان ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض للمخاطر والفشل والإعسار، وانخفاض قيمتها يقابله ارتفاع في احتمال الإعسار (زرير، الحموي، 2016، ص 311).

وتصنف نتائج النموذج كما هو في الشكل التالي:



الشكل (1-2) تصنيف نتائج مؤشر Z-score

المصدر: طلحي، 2021، ص 372



## خلاصة:

بناءً على ما تقدم من توضيح لمفهوم السلامة المالية، وأهميتها، وإيضاح لأهم المؤشرات المعتمدة في قياسها، واستعراض لنماذج قياس السلامة المالية، نجد أن لمؤشرات السلامة المالية دوراً كبيراً في تحليل المركز المالي للمصرف، وتحديد مستوى ربحيته وسيولته، ومن ثم نصل إلى تقييم للأداء المالي للمصرف، في ضوء معطيات دقيقة، فهي تزود الاطراف المعينة بالتحليل لفهم أفضل لظروف المصرف، وتم الإشارة إلى أن أهم المؤشرات المعينة بقياس السلامة المالية والمتعلقة بالأداء المالي للمصرف، هي: السيولة، الربحية، كفاية رأس المال.

وهذا ما يقودنا إلى دراسة وفهم الأداء المالي للمصارف، من أجل التمكن من تحليل أثر مؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي للمصارف، وهذا ما ستتم دراسته في الفصل التالي.

## الفصل الثالث

### الأداء المالي للمصارف

3-1- مقدمة.

3-2- مفهوم الأداء المالي.

3-3- أهمية الأداء المالي للمصارف:

3-4- خطوات تقييم الأداء المالي.

3-5- مؤشرات الأداء المالي.

خلاصة.

### 3-1- مقدمة:

إن الأداء المالي هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المالية، واستغلالها بكفاءة وفعالية، من خلال تحقيق أداء عالي للموارد البشرية، من أجل تحقيق أهدافها، وبالتالي يعتبر رأس المال ذي أثر هام على قيمة أية منشأة على العموم، والذي يتجلى بشكل رئيسي من خلال التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بالإضافة إلى تكلفة رأس المال، ولهذا السبب حظي الأداء المالي باهتمام واسع في المصارف.

ويشير مفهوم الأداء إلى مجموعة المؤشرات والخصائص المنظمة التي تعكس النتائج المرغوبة والتي تسعى الوحدة الاقتصادية إلى تحقيقها، فهو مفهوم واسع يشمل الكفاءة والفاعلية والمخطط والفعلي والنوعي وغيرها والعوامل المتعلقة بجوانب الأداء، وأما بالنسبة للأداء المالي فهو بمثابة المجس الحقيقي الذي يعطي صورة عن سير الأعمال المالية للوحدة الاقتصادية المعنية، وكل الجوانب ذات الصلة من السياسات المالية والبرامج والموازنات وكيفية إدارة رأس المال، والعلاقة مع المودعين والمقرضين، وحجم الاستثمارات القائمة والمقترحة (الدوري، 2013، ص 2).

وعليه فإن نجاح الأداء المالي للمصرف على وجه التحديد هو مستوى المعلومات المالية التي يحصل عليها المصرف، ودرجة دقة هذه المعلومات، وكذلك مستوى تأثيرها على القرارات المالية، وهذا يرتبط جلياً بمؤشرات خاصة معنية بتقييم الأداء المالي، تكون الغاية من دراستها هو إعطاء المعلومة المفيدة للمصرف لتمكنه من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب (حفصي وآخرون، 2019، ص 202).

### 3-2- مفهوم الأداء المالي:

ينبثق مفهوم الأداء المالي من مصطلح الأداء بشكل عام، والذي يشير إلى مستوى تحقيق الأهداف، وهذا المستوى يقاس باستخدام مجموعة مؤشرات توضع خصيصاً لهذه الغاية، وعليه فإن الأداء ينحصر في نسبة إنجاز الأهداف، أي هو يشير إلى الفعالية، والكفاءة في استغلال الموارد المتاحة، بحيث يربط الموارد المخصصة بالنتائج المحققة (عشي، 2002، ص 16).

أما بالنسبة للأداء المالي فهو أحد المنهجيات المطبقة في المصرف، وهو يمثل الأداء الضيق له، كونه يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، كما أنه يساهم في تحديد الموارد المتاحة للمصرف، بل وأنه يزوده بفرص استثمارية متنوعة وكله في سبيل تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق الأهداف (علي، 2010، ص 12).

ويعرف الأداء المالي بأنه وسيلة لتزويد المصرف بالتغذية الراجعة، التي تسترشد بها في صياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أدائها، كما أن تقييم الأداء يزود المصرف بتغذية عكسية عن الأداء المالي من أجل تطويره بخطط مستقبلية، ويزودها بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالأمور المالية (Jones, George, 2004, p 367).

وتم تعريف الأداء المالي بأنه القدرة على تحويل كم هائل من البيانات المالية إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة في عملية اتخاذ القرار، من أجل بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف (جمعة، 2000، ص 38).

كما يعرف أيضاً بأنه الطريقة التي تمكن من معرفة مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال تحقيق الأهداف المالية للمصرف بأقل التكاليف (حفصي، دادن، 2014، ص 24).

وأيضاً تم تعريف الأداء المالي بمعناه الأوسع إلى الدرجة التي تم بها تحقيق الأهداف المالية أو تم تحقيقها وهو جانب مهم من إدارة المخاطر المالية، وهي عملية قياس نتائج سياسات وعمليات المصرف من الناحية النقدية، ويتم استخدامه لقياس الصحة المالية العامة للمصرف خلال فترة زمنية معينة ويمكن استخدامه أيضاً لمقارنة المصارف المماثلة في نفس المجال أو لمقارنة القطاعات أخرى (Verma, 2021).

ويشمل مفهوم الأداء المالي مجموعة المصطلحات التالية (عشي، 2002، ص 17):

- الهدف: وهو وضعية مستقبلية يرد المصرف الوصول إليها، ويجب أن يكون بشكل رقمي ومفصل وقابل للقياس، وتسهيل عملية الرقابة.
- الواقعية: أي أن يكون قابل للتحقيق.
- المرنة: أي أن يستجيب لأي تغييرات في القوائم المالية.

### 3-3- أهمية الأداء المالي للمصارف:

تظهر أهمية الأداء المالي بالنسبة للمصارف من خلال دوره في التعرف على الكفاءة المالية للمصرف، من أجل التعرف على أوجه التطور في الأداء، وتقييم نتائج كل مرحلة من مراحل الأداء سواء في عملية التخطيط، أو في عملية التنفيذ، وكذا في عملية الرقابة، فهو يعطي مؤشرات حول كفاءة عمل المصرف، ومعرفة احتياجاته المستقبلية، وكذلك فإن أهمية تقييم الأداء المالي المصرفي ينبع من أهمية المصارف ودورها في التنمية الاقتصادية، فهي تعمل كأوعية تتجمع فيها مدخرات الأفراد والمنظمات، ومن ثم تتولى عملية ضخ الأموال على شكل قروض واستثمارات، وبذلك تتعدد الأطراف وتتنافس في الحصول على موارد المصرف، كلاً حسب احتياجاته ورغباته، لذلك ينبغي أن تكون أنظمة تقييم الأداء المالي شاملة (المطيري، 2011، ص 11).

من جانب آخر فإن أهم الجوانب التي توضح أهمية الجوانب المباشر تتمثل في (الهيتمي، 2000، ص 180):

✚ تحديد وتعريف الكيفية التي يتم من خلالها هذا الأداء.

✚ عمل خطة لتحسينه وتطويره.

✚ يعطي صورة صحيحة عن الأداء الحالي للمصرف، ويكون له انعكاسات إيجابية على الاداء المستقبلي المتوقع.

✚ يشير إلى الجانب السلوكي في الأداء من ناحية التعرف على صفات العاملين في الإدارة المالية الشخصية كالقابلية والسرعة في التعلم والاستفادة من التدريب.

✚ يشير إلى الجانب الموضوعي والذي يركز على كمية العمل المنجز والسرعة وتحقيق الأهداف.

على حين تم إظهار أهمية الأداء المالي من خلال قدرة المصرف على مراجعة ما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال معايير الأداء المالي يتم وضع تصور واقعي للخطة المقررة والمنجزة، وذلك في ضوء الأهداف والاستراتيجيات المرسومة، والتي توضع بناءً على

الكيفية التي يتم فيها تقييم الأداء، ومراقبة البيانات المالية، وضبط أي خلل ممكن الحصول  
(Poster, Streib, 2005, p 46).

وبشكل أكثر شمولاً فإن أهمية الأداء المالي تكمن في القدرة من خلاله على تحسين وتطوير أداء  
المصرف، حيث ترتفع بفضله درجة الرقابة، والبحث عن الأخطاء وتصحيحها، وإبداء  
الملاحظات بشأنها، ومنه إلى دراسة النشاط المصرفي ككل، في محاولة لمعرفة مستوى تحقيقه  
لأهدافه، ومدى تأسيس إدارته على قواعد الكفاءة والتوفير، من حيث التنظيم والتشغيل، وصولاً  
إلى النتائج المستهدفة، مع بيان المعوقات والانحرافات التي يسفر عنها التقييم، ودراسة أسبابها،  
لتجنب تكرارها، والغاية النهائية هي تطوير أداء المصرف ككل (المطيري، 2011، ص 12).

وفيما يلي توضيح لأهم النقاط التي تظهر أهمية الأداء المالي بالنسبة للمصرف ( Bhasin, 2020, p3):

- تقييم الأداء المالي يساعد المصرف على فهم موقعه الحالي وما تبدو عليه التوقعات.
- بمجرد فهم مؤشرات الأداء المالي وكيفية تطبيقها، يمكن للمصرف من استخدام هذه المعرفة لتعديل استراتيجياته وفقاً لذلك.
- تتيح مؤشرات الأداء المالي أيضاً اتخاذ قرارات بشأن التغييرات المطلوبة في المصرف.
- تعد مؤشرات الأداء المالي مهمة أيضاً عندما يتعلق الأمر بقياس فعالية سياسات المصرف ضمن البيئة المصرفية.
- يعد الأداء المالي طويل الأجل ضرورياً لفهم مستقبل المصرف، بينما تعد البيانات المالية قصيرة الأجل ضرورية لفهم ما إذا كانت السياسة المنفذة تعمل أم لا، وهو ما ينعكس على الصحة المالية للمصرف التي تعد أمراً ضرورياً لعمل جميع الإدارات.

### 3-4- خطوات تقييم الأداء المالي:

إن الخطوة الأولى في تقييم الأداء المالي هي اتخاذ القرار بشأن الأهداف التي على المصرف تحقيقها، لأن تقييم الأداء المالي هو الذي يوجه المصرف نحو هذه الأهداف، ويعد أسلوب المؤشرات أو النسب المالية من أساليب تقييم الأداء المالي، حيث يرجع إلى بداية القرن العشرين، نتيجة ظهور طبقة من المديرين المحترفين، وانفصال الملكية عن الإدارة، الأمر الذي ألزم على

إعداد كثير من النسب والمؤشرات المالية التي تخدم جميع الأطراف، ويرجع الفضل للمصارف في اكتشاف نسبة مهمة من نسب تقييم الأداء المالي وهي نسبة التداول، وذلك في عام 1908 (المطيري، 2011، ص 19).

وحتى يتمكن المصرف من إنجاز عملية تقييم الأداء يجب عليه تحقيق المرحلة الأولى، وهي مرحلة جمع المعلومات، حيث أن جمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط أن تكون هذه المعلومات ذات جودة وفي الوقت المناسب، وتنقسم مصادر المعلومات إلى داخلية وخارجية، وهي على النحو التالي (عشي، 2002، ص 39):

- المصادر الخارجية للمعلومات: ويعني أن المصرف يحصل على المعلومات من البيئة الخارجية، وتصنف المعلومات إلى صنفين هما:
  - معلومات عامة: تتعلق بالطرف الاقتصادي، حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وسبب اهتمام المصرف بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، وتساعد هذه المعلومات على تفسير ملاحظات المحيط الخارجي.
  - المعلومات القطاعية: ويتم الحصول على هذه المعلومات من أطراف عديدة مثل: النقابات، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض مواقع الانترنت، مواقع البورصة، وغيرها.
- المصادر الداخلية (زريقة، 2012، ص 24):

وتتمثل مصادر المعلومات الداخلية اللازمة للقيام بتقييم الأداء المالي في: الميزانية، جدول حساب النتيجة والذي يوضح النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)، جدول تدفقات الخزينة، أي ملاحق أخرى مثل (الوثائق التي تحتوي على تفاصيل ضرورية مكملة لتلك الموجودة في الميزانية).

وتتلخص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية (عزوز، قراس، 2019، ص 12):

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء، مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، ويتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المصارف الأخرى.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على العملاء ومن ثم معالجتها.

### 3-5- مؤشرات الأداء المالي:

تأتي مؤشرات الأداء المالي من أجل دراسة مستوى التوازن المالي للمصرف، والذي يشير إلى ضرورة وجوب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، وذلك لتفادي الاضطرابات التي تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، وهذا يتحقق عندما يكون رأس المال العامل الصافي للمصرف موجب، ولهذا فإن التوازن المالي يحقق النقاط التالية (بن ساسي، قريشي، 2011، ص 88):

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الأجل القصير وتدعيم اليسر المالي.
- الاستقلال المالي للمصرف اتجاه الغير.
- تخفيض الخطر المالي الذي يواجهه المصرف.

إنّ التوازن المالي يرتبط برأس المال العامل، والذي يقصد به حجم الاستثمار المتاح في الموجودات قصيرة الأجل، أي الموجودات المتداولة، أي الاستثمار في فقرات النقدية والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة وغيرها من الفقرات المماثلة، ويعبر رأس المال العامل أو كما



يطلق عليه رأس المال الصافي عن مقدار الزيادة في الأصول المتداولة، وبالتالي من هذا المؤشر في الحكم على مقدرة المصرف على مواجهة الخصوم المتداولة المستحقة عليها (درايت، معطاه، 2013، ص 22).

ويتم حسابه بالمعادلة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

وتعرف مؤشرات الأداء المالي بأنها علاقة بين البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية شرط أن تكون العلاقة معبرة عن الأداء ومرتبطة به ومفسرة له (البطرني، 2021، ص 106).

إن تحليل مؤشرات الأداء المالي والنسب المتفرعة عنها هو الأسلوب الأكثر شيوعاً في تطبيق الرقابة الفعالة من قبل المصارف لقياس جوانب الأداء، واستخلاص النتائج عن سياساتها التشغيلية والتمويلية ومركزها المالي، لتحديد مواطن القوة والضعف، ومعالجة المشكلات التي تظهر في عملية التقييم، وتم وضع مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأداء المالي للمصارف المالية، وهي:

### 1. مؤشرات كفاءة الإدارة التسويقية للمصرف (السخري، 2017، ص 14):

هذه المؤشرات تعكس مدى كفاءة المصرف في استثمار الموارد لديه وتشغيلها، وتوظيف الأموال المتاحة في تحقيق عوائد عليها، وتقاس من خلال عدة نسب مثل:

✓ معدل نمو إجمالي الودائع.

✓ معدل نمو الإيرادات.

### 2. مؤشرات كفاءة إدارة الربحية (شهاب الدين، 2016، ص 85):

أهمية هذه المؤشرات في أنها تعكس الأداء الكلي للمصرف، لأنها تقيس مدى قدرة المصرف المالية على تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة في أنشطته، كما أنها تحلل ربحية

المصرف من خلال دراسة عنصرين أساسيين في سبيل تحديد تلك الربحية وهما: كفاءة المصرف المالية في استخدام الأصول على توليد الخدمات، وكفاءة المصرف في الرقابة على التكاليف، وتم وضع عدة نسب لقياس هذا المؤشر مثل:

✓ معدل العائد على حق الملكية.

✓ معدل العائد على الموجودات.

✓ معدل العائد على الأموال المتاحة.

✓ معدل استخدام الموجودات.

✓ نسبة هامش الربح.

وفيما يلي توضيح للمعادلات التي تقيس نسب مؤشر الربحية:

✚ معدل العائد على حق الملكية: وتشير هذه النسبة إلى مقدار ربحية الأموال، والعائد

مقابل استثمارها في المصرف، ويتم حسابها وفق المعادلة التالية:

**معدل العائد على حق الملكية = صافي الربح / حق الملكية**

✚ معدل العائد على الموجودات: يفسر هذا المعدل مدى قدرة الموجودات على خلق

الأرباح، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

**معدل العائد على الموجودات = صافي الربح / إجمالي الموجودات**

✚ معدل العائد على الأموال المتاحة: يفسر هذا المعدل صافي الربح بالنسبة لإجمالي

الودائع وحقوق الملكية ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

**معدل العائد على الأموال المتاحة = صافي الربح / حقوق الملكية + الودائع.**

✚ معدل استخدام الموجودات: وهو يقيس نسبة الإيرادات إلى الموجودات ويتم حسابه من

خلال المعادلة التالية:

**معدل استخدام الموجودات = إجمالي الإيرادات / إجمالي الموجودات**

✚ نسبة هامش الربح: وهي من النسب المهمة ضمن مؤشرات السيولة ويتم حسابها من

خلال المعادلة التالية:

**نسبة هامش الربح = صافي الربح / الإيرادات**

### 3. مؤشرات كفاءة إدارة السيولة:

تقيس مؤشرات السيولة مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل من خلال ما تملكه من نقدية، وتتضمن مؤشرات السيولة عدة نسب لها أهمية بالغة بالنسبة لإدارة المصرف وكذا للملاك والمقرضين، كونها تشكل صمام الأمان في مواجهة أي عجز ناتج عن سحب كبير من قبل المودعين (السخري، 2017، ص 13).

كما أنها تشير إلى قدرة المصرف على تلبية التزاماته على المدى القصير، وعادة ما يكون ذلك لمدة سنة واحدة، وتعتمد نسب السيولة عموماً على العلاقة الموجودة بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة (عزوز، قراس، 2019، ص 21).

ومن أهم النسب التي يتضمنها مؤشر السيولة نورد (السخري، 2017، ص 13):

- ✓ نسبة الرصيد النقدي.
- ✓ نسبة السيولة القانونية.
- ✓ نسبة التوظيف.
- ✓ نسبة النقدية إلى الموجودات.

وتتضمن أربعة مؤشرات رئيسة وهي:

✚ **نسبة الرصيد النقدي:** ويتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

**نسبة الرصيد النقدي = النقد في الصندوق ولدى المصارف/ الودائع**

✚ **نسبة السيولة القانونية:** وتشير هذه النسبة إلى نسب الودائع بالمقابل لنسب الاحتياجات

الأولية والثانوية، ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية:

**الانخفاضات الأولية = الثانوية/ الودائع**

✚ **نسبة التوظيف:** وتشير هذه النسبة إلى نسبة الأموال الموظفة في القروض والسلف إلى

نسبة الودائع، ويتم حسابها من خلال المعادلة التالية:

**نسبة التوظيف = القروض والسلف/ الودائع**

✚ **نسبة النقدية / الموجودات:** ويعبر عنها من خلال المعادلة التالية:

**نسبة النقدية/ إجمالي الموجودات**

وينظر مفهوم الأداء المالي إلى مؤشري الربحية والسيولة على أنهما ضمن مجموعة مؤشرات تشكل ما يسمى بنظام الإنذار المبكر الذي يمنح متخذي القرار في المصرف سبل الوقاية من احتماليات التعرض لأية ازمات، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة لوقوع الأزمات، ويمكن توضيح أهمية هذين المؤشرين وفق الأداء المالي كما يلي (الدوري، 2013، ص 99):

- التقييم المستمر لنظم المصرف في شكل إطار أو هيكل رسمي للتقييم سواء عند الفحص أم بين فترات الفحص.
- التعرف على المواقع داخل المصرف التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل.
- المساعدة في تحديد أولويات الفحص والتخصيص الأمثل للموارد والإشراف والتخطيط المسبق للفحص.
- توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين في المصرف.

إن أهمية مؤشرات الأداء المالية تتبع من الأهمية التي استحوذت عليها التنافسية بين المصارف، حيث يتم تحديد هذه التنافسية من خلال الكفاءة والفعالية، والتي يتم قياسها من خلال مؤشرات الأداء المالي، وهذا هو جوهر الوظيفة المنوط بمؤشرات الأداء المالي تأديتها، حيث أن الأداء المالي هو تقييم داخلي للمؤسسة المالية يهتم بفحص محددات أدائها على حسب القطاع الذي تنتمي إليه، ويتم استخدام مؤشرات الأداء المالي من أجل الحكم على تنافسية المصارف من خلال المقارنة مع أقرانها، فهو شأن داخلي يخص القائمين على المصرف بالمقام الأول، ويحدد اتجاهاتهم في كل مرحلة ضمن الممارسات المتبعة، والسعي لتطبيق أفضل الممارسات.

أما بالنسبة للسلامة المالية فهي جزء من التحليل المالي، وهي التي تعبر عن سلامة المركز المالي للمصرف الذي يتم تقييمه، وهي تهم الأطراف الداخلية ضمن المصرف، والأطراف الخارجية من مستثمرين وعملاء، وعليه فإن تقييم السلامة المالية يرتبط بشكل أساسي بأداء المصرف (Batchimeg, 2017, p 22).

## خلاصة:

هذا ما يقودنا إلى دراسة وتحليل أثر مؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي للمصرف، من خلال دراسة تحليلية عملية مبنية على البيانات المالية الدقيقة ضمن قطاع المصارف، وبالتحديد المصارف الحكومية، للوصول إلى فهم مدلولية هذا الأثر على الأداء المالي، والذي سوف نستعرضه في الدراسة الميدانية ضمن الفصل القادم.

## الفصل الرابع

### الدراسة العملية

4-1- متغيرات البحث.

4-2- الدراسة الوصفية.

4-3- اختبار الفرضيات.

4-4- النتائج والتوصيات.

#### 4-1- متغيرات البحث:

تشمل متغيرات الدراسة، المتغيرات المستقلة المتمثلة بمتغيرات السلامة المالية والمتغيرات التابعة المتمثلة بمتغيرات الأداء المالي خلال الفترة الواقعة بين عامي 2010 و 2020، ويوضح الجدول (4-1) المتغير المستقل X والمتغير التابع Y.

الجدول (4-1) المتغير المستقل X والمتغير التابع Y

|                      |    |                   |
|----------------------|----|-------------------|
| معدل كفاية رأس المال | X1 | متغيرات<br>مستقلة |
| مؤشر السيولة         | X2 |                   |
| مؤشر الربحية         | X3 |                   |
| معدل نمو الأرباح     | Y1 | المتغير           |
| معدل نمو السيولة     | Y2 | التابع            |

المصدر: من إعداد الباحثة

#### 4-2- الدراسة الوصفية:

إن مؤشرات السلامة المالية من أهم الأدوات التي تمكن القائمين في المصرف على تحليل وتقييم أوضاع الاستقرار المالي ومدى متانة الأداء المالي للمصرف من أجل تحديد مركزه المالي وقدرته على التنبؤ ببعض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها (يوسف، 2019، 290). وقد عُرِّفت بأنها "كافة الإجراءات الرقابية التي تستخدمها المنشأة بهدف الوقوف على سلامة المركز المالي للمنشأة بما يساعد على تجنب الاختناقات المالية" ما استدعانا للبحث بشكل تفصيلي في هذه فيما يلي:

- **معدل كفاية رأس المال:** يُعدّ هذا المؤشر من أهم مؤشرات سلامة المركز المالي للمصارف والذي يعبر عن مدى تناسب رأس المال المستثمر في مقابل حجم الوداع

وباقى الالتزامات المترتبة على المصرف وفيما يلي نتائج هذا المؤشر بالنسبة للمصرف التجاري السوري:

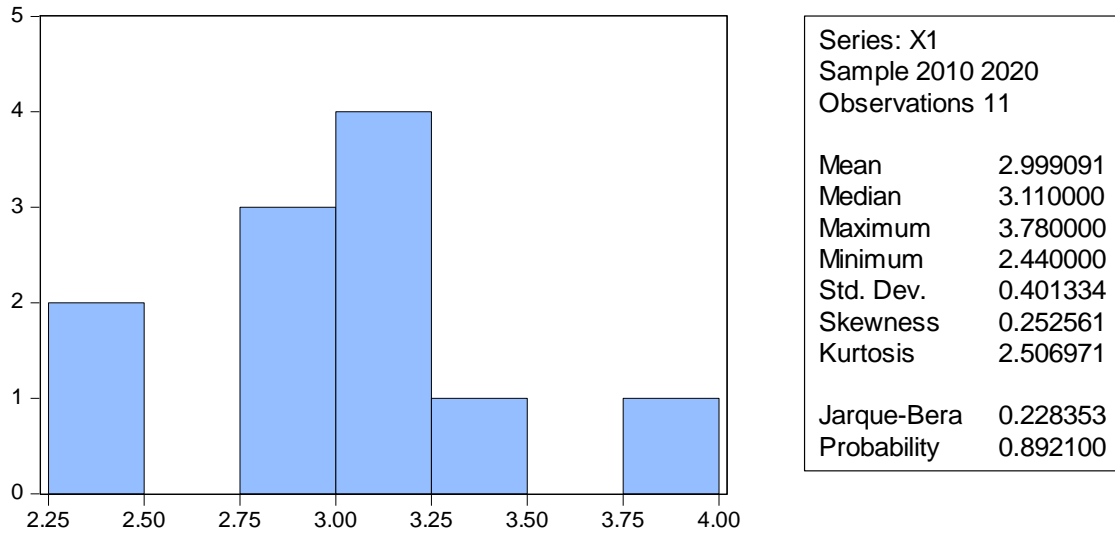
الجدول رقم (4-2): السلسلة الزمنية لمعدل كفاية رأس المال للمصرف التجاري السوري خلال الفترة من 2010 لغاية 2020

| X1   | Year |
|------|------|
| 2.78 | 2010 |
| 2.78 | 2011 |
| 3.22 | 2012 |
| 2.44 | 2013 |
| 2.78 | 2014 |
| 3.11 | 2015 |
| 3.22 | 2016 |
| 2.44 | 2017 |
| 3.11 | 2018 |
| 3.33 | 2019 |
| 3.78 | 2020 |

من الجدول السابق نلاحظ استقرار معدلات كفاية رأس المال حيث تراوحت بين 2.78 و 3.78 وهذا مؤشر على متانة الموقف المالي للمصرف التجاري من حيث معيار مؤشر كفاية رأس المال وفيما يلي المؤشرات الوصفية الخاصة بهذا المؤشر:

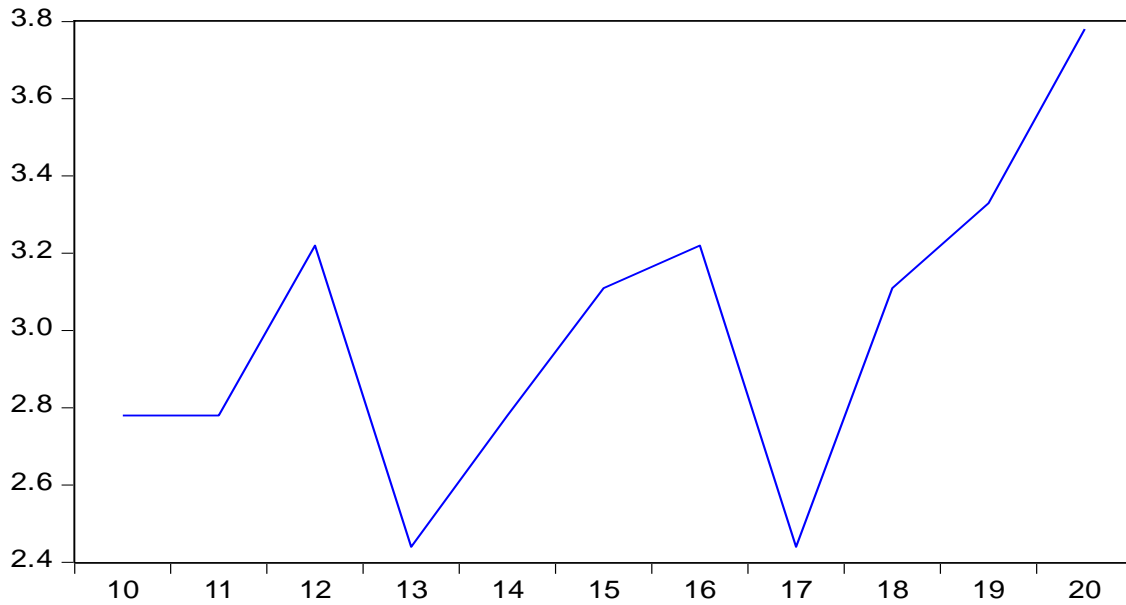


### الجدول (3-4) المؤشرات الوصفية لمؤشر كفاية رأس المال



من الجدول السابق نجد أن متوسط مؤشر كفاية رأس المال بلغ بالمتوسط 2.99 بانحراف معياري 0.40 وكانت أكبر قيمة 3.78 وأقل قيمة 2.78، كما أن قيمة اختبار جاركوا بيرا 0.22 بقيمة احتمالية 0.89 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. والشكل التالي يبين مؤشر كفاية رأس المال بحسب فترة الدراسة:

X1



الشكل (1-4) مؤشر كفاية رأس المال بحسب فترة الدراسة

- معدل السيولة:

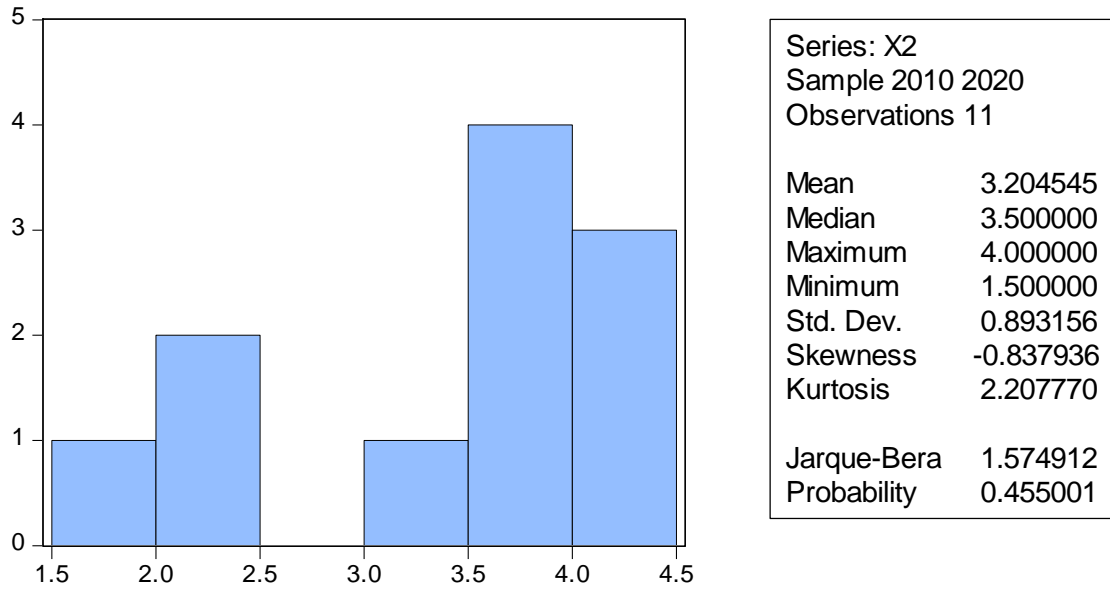
يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات سلامة المركز المالي للمصارف والذي يعبر عن مدى تناسب السيولة مع أصول المصارف وفيما يلي نتائج هذا المؤشر بالنسبة للمصرف التجاري السوري:

الجدول رقم (4-4): السلسلة الزمنية لمعدل السيولة للمصرف التجاري السوري خلال الفترة من 2010 لغاية 2020

| X2   | Year |
|------|------|
| 3    | 2010 |
| 1.5  | 2011 |
| 4    | 2012 |
| 2    | 2013 |
| 3.5  | 2014 |
| 3.5  | 2015 |
| 4    | 2016 |
| 3.75 | 2017 |
| 4    | 2018 |
| 2.25 | 2019 |
| 3.75 | 2020 |

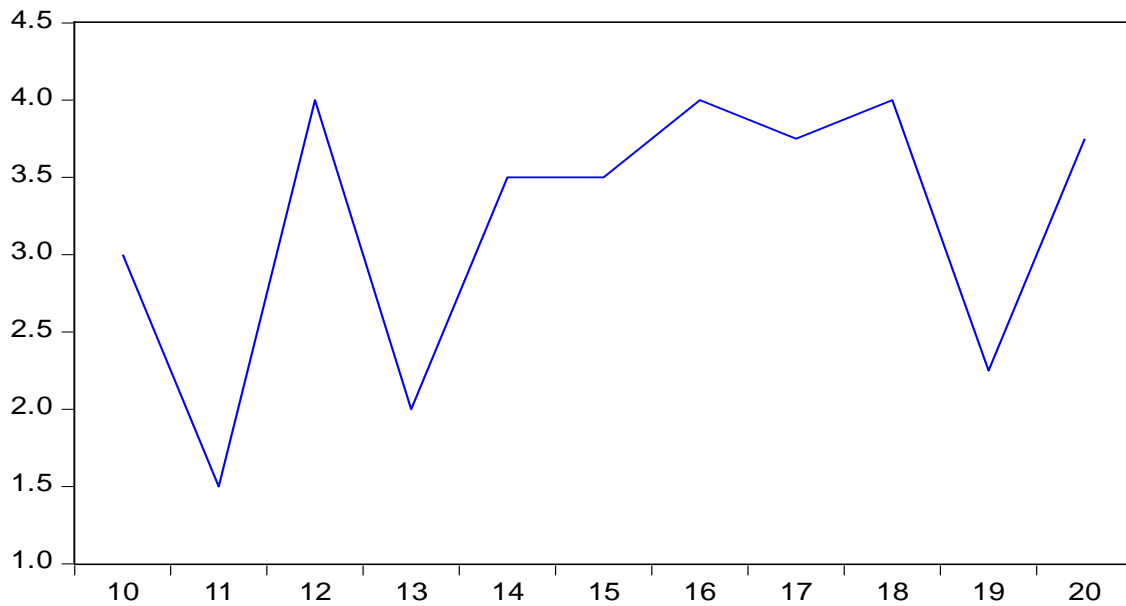
من الجدول السابق نلاحظ استقرار معدلات السيولة حيث تراوحت بن 1.5 و 4 وهذا مؤشر على متانة الموقف المالي للمصرف التجاري من حيث معيار مؤشر السيولة حيث حافظ المصرف على مستويات عالية من السيولة وهو مؤشر جيد لكن يجب الحذر من مخاطر عدم الاستخدام الأمثل للسيولة المتاحة الأمر الذي قد يؤثر على ربحية المصرف وتضخم الكتلة النقدية الموجودة فيه، وفيما يلي المؤشرات الوصفية الخاصة بهذا المؤشر:

#### الجدول (4-5) المؤشرات الوصفية لمؤشر السيولة



من الجدول السابق نجد أن متوسط مؤشر السيولة بلغ بالمتوسط 3.20 بانحراف معياري 0.89 وكانت أكبر قيمة 4.00 وأقل قيمة 1.5، كما ان قيمة اختبار جاركوا بيرا 1.57 بقيمة احتمالية 0.45 وهي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. والشكل التالي يبين مؤشر السيولة بحسب فترة الدراسة:

X2



الشكل (4-2) مؤشر السيولة بحسب فترة الدراسة

- معدل الربحية:

يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات سلامة المركز المالي للمصارف والذي يعبر عن مدى تناسب الربحية مع أصول المصارف وفيما يلي نتائج هذا المؤشر بالنسبة للمصرف التجاري السوري:

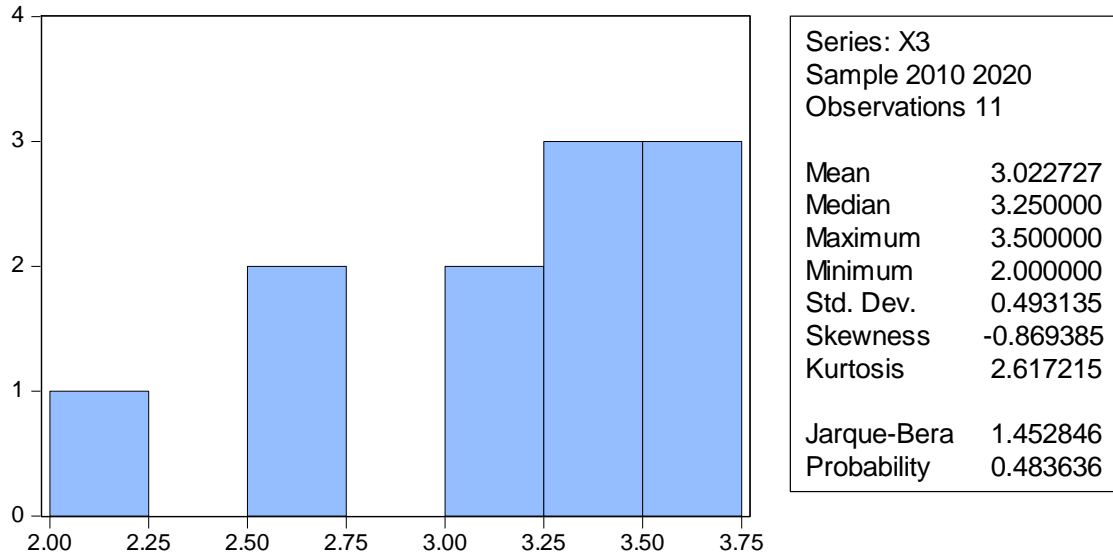
الجدول رقم (4-6): السلسلة الزمنية لمعدل الربحية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة

من 2010 لغاية 2020

| X3   | Year |
|------|------|
| 3.25 | 2010 |
| 3    | 2011 |
| 3.5  | 2012 |
| 2.5  | 2013 |
| 3.25 | 2014 |
| 3.5  | 2015 |
| 3.5  | 2016 |
| 2.5  | 2017 |
| 3.25 | 2018 |
| 2    | 2019 |
| 3    | 2020 |

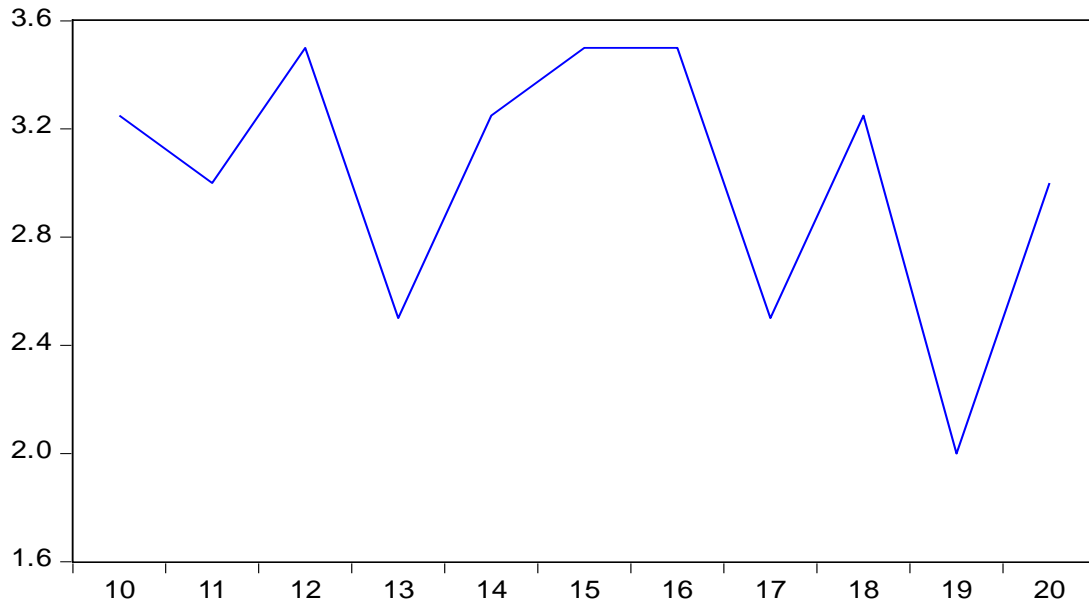
من الجدول السابق نلاحظ استقرار معدلات الربحية حيث تراوحت بين 2 و 3.5 وهذا مؤشر على متانة الموقف المالي للمصرف التجاري من حيث معيار مؤشر الربحية حيث حافظ المصرف على مستويات عالية من الربحية وهو مؤشر جيد وفيما يلي المؤشرات الوصفية الخاصة بهذا المؤشر:

### الجدول (4-7) المؤشرات الوصفية لمؤشر الربحية



من الجدول السابق نجد أن متوسط مؤشر الربحية بلغ بالمتوسط 3.02 بانحراف معياري 0.49 وكانت أكبر قيمة 3.5 وأقل قيمة 2.00، كما أن قيمة اختبار جاركوا بيرا 1.45 بقيمة احتمالية 0.48 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. والشكل التالي يبين مؤشر الربحية بحسب فترة الدراسة:

X3



الشكل (4-3) مؤشر الربحية بحسب فترة الدراسة

- معدل نمو الأرباح:

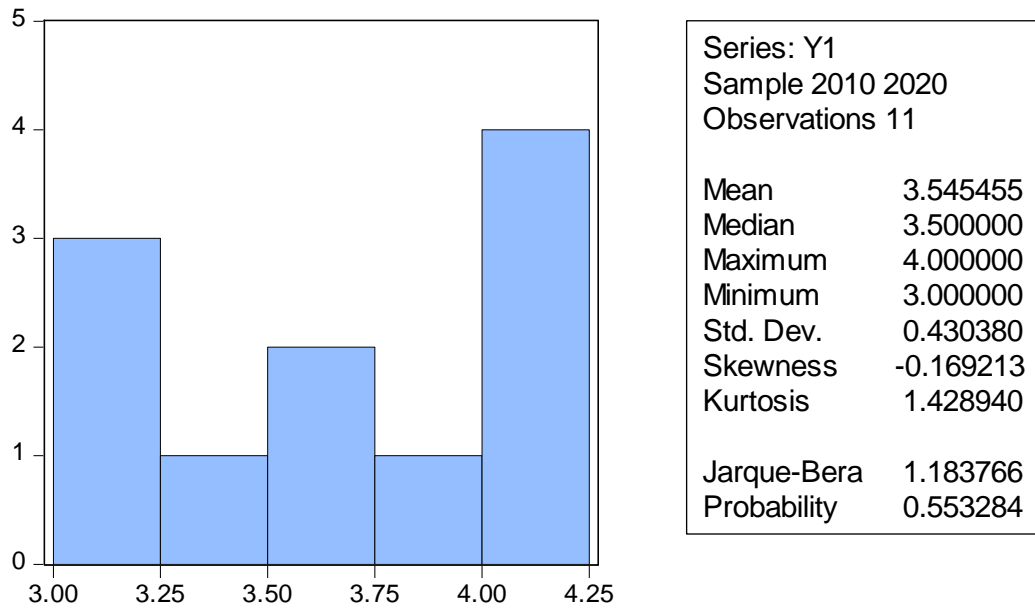
الجدول رقم (4-8): السلسلة الزمنية لمعدل الربحية للمصرف التجاري السوري خلال الفترة

من 2010 لغاية 2020

| Y1   | Year |
|------|------|
| 3.5  | 2010 |
| 3.5  | 2011 |
| 4    | 2012 |
| 3    | 2013 |
| 3    | 2014 |
| 4    | 2015 |
| 4    | 2016 |
| 3    | 2017 |
| 3.75 | 2018 |
| 3.25 | 2019 |
| 4    | 2020 |

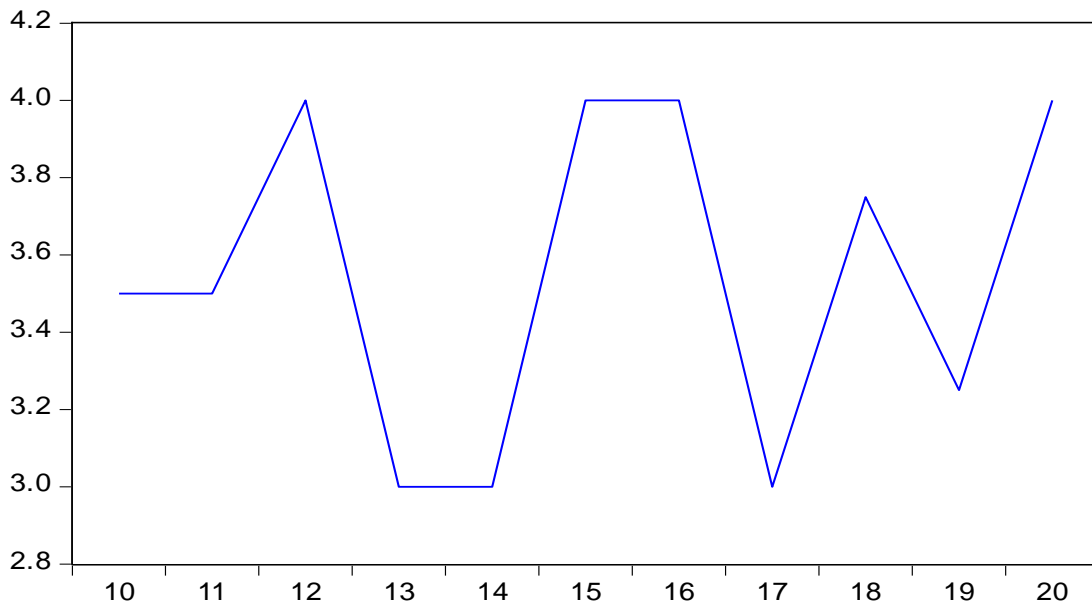
من الجدول السابق نلاحظ استقرار معدلات نمو الأرباح حيث تراوحت بين 3% و 4% وهذا مؤشر على انخفاض نسب تطور أرباح المصرف التجاري على الرغم من ارتفاع مؤشر الربحية وقد يعود السبب الى انخفاض توظيفات الأموال المودعة لدى المصارف وبالتالي ضياع فرصة استثمارها ورفع معدلات الأرباح فيها وفيما يلي المؤشرات الوصفية الخاصة بهذا المؤشر:

الجدول (4-9) المؤشرات الوصفية لمؤشر معدل الربحية للمصرف التجاري السوري



من الجدول السابق نجد أن متوسط مؤشر معدل نمو الأرباح بلغ بالمتوسط 3.54% بانحراف معياري 0.43% وكانت أكبر قيمة 4.0% وأقل قيمة 3.00%، كما أن قيمة اختبار 1.18 بقيمة احتمالية 0.55 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. والشكل التالي يبين مؤشر معدل الأرباح بحسب فترة الدراسة:

Y1



الشكل (4-4) مؤشر معدل الربحية للمصرف التجاري السوري بحسب فترة الدراسة

- معدل نمو السيولة:

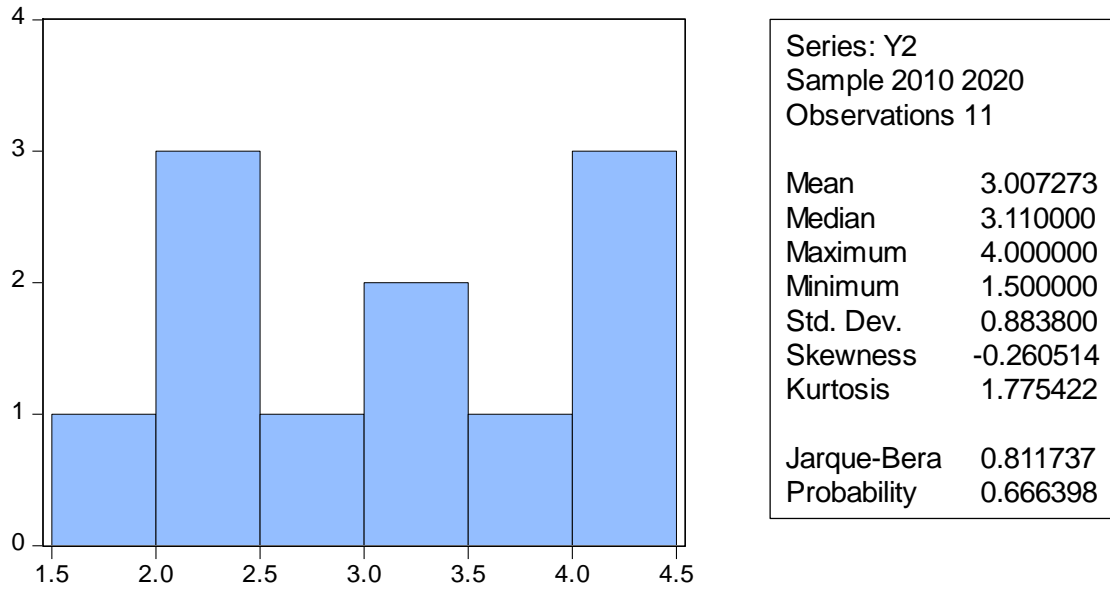
الجدول رقم (4-10): السلسلة الزمنية لمعدل نمو السيولة للمصرف التجاري السوري خلال الفترة من 2010 لغاية 2020

| Y2   | Year |
|------|------|
| 2.78 | 2010 |
| 1    | 2011 |
| 4    | 2012 |
| 2    | 2013 |
| 3.25 | 2014 |
| 3.11 | 2015 |
| 4    | 2016 |
| 2.44 | 2017 |
| 4    | 2018 |
| 2.25 | 2019 |
| 3.75 | 2020 |

من الجدول السابق نلاحظ استقرار معدلات نمو السيولة حيث تراوحت بين 1% و 4% وهذا مؤشر على انخفاض نسب تطور سيولة المصرف التجاري من حيث على الرغم من ارتفاع مؤشر السيولة وقد يعود السبب الى ظروف الأزمة وانخفاض الثقة بالجهاز المصرفي وارتفاع معدلات سعر الصرف بشكل كبير مما جعل الايداع في المصارف أقل جاذبية للمودعين وفيما يلي المؤشرات الوصفية الخاصة بهذا المؤشر:

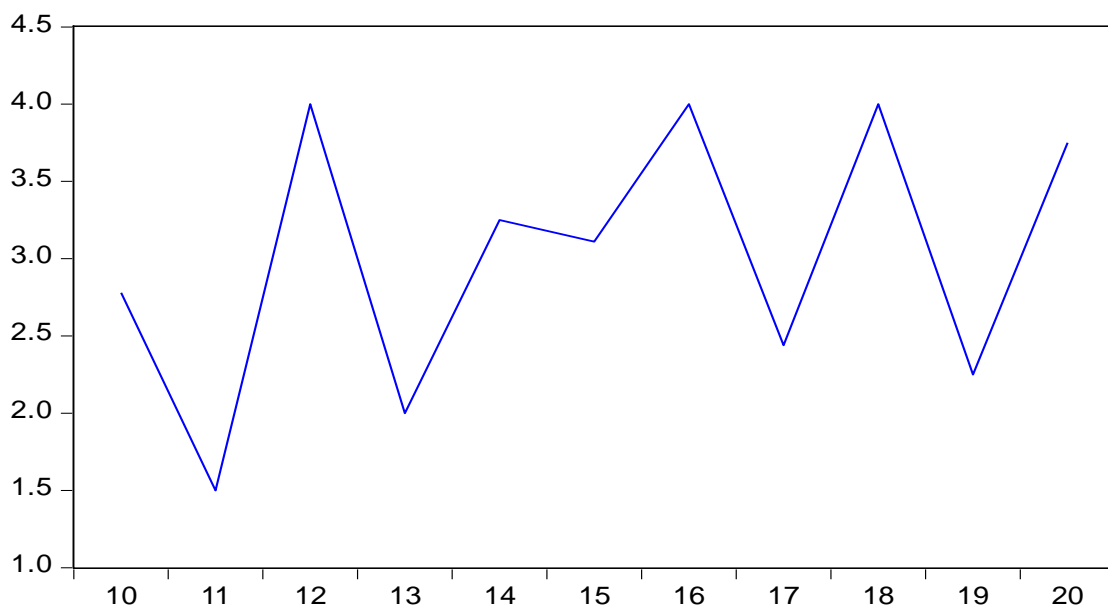


الجدول (4-11) المؤشرات الوصفية لمؤشر معدل نمو السيولة للمصرف التجاري السوري



من الجدول السابق نجد أن متوسط مؤشر معدل نمو السيولة بلغ بالمتوسط 3.00% بانحراف معياري 0.88% وكانت أكبر قيمة 4.0% وأقل قيمة 1.00%، كما أن قيمة اختبار جاركوا بيرا 0.8 بقيمة احتمالية 0.66 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. والشكل التالي يبين مؤشر معدل السيولة بحسب فترة الدراسة:

Y2



الشكل (4-5) مؤشر معدل نمو السيولة للمصرف التجاري السوري بحسب فترة الدراسة

#### 4-4- اختبار الفرضيات:

ينطلق البحث في دراسة أثر مؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي في المصرف التجاري السوري من خلال ما يلي:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات السلامة المالية على الأداء المالي في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

لاختبار الفرضية السابقة استخدمت الباحثة أسلوب تحليل الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة بين المتغير المستقل (كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل نمو الأرباح) والنتائج مبينة في الجدول الآتي:

#### الجدول (4-12) Model Summary للفرضية الأولى

Model Summary

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1     | .679 <sup>a</sup> | .461     | .412              | .40957                     |

a. Predictors: (Constant), كفاية رأس المال

#### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل الارتباط بلغ 0.679 مما يعني وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل (كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل نمو الأرباح) كما أن قيمة معامل التحديد المعدل 0.412 مما يعني أن المتغير المستقل (كفاية رأس المال) يفسر 41.2% من تغيرات المتغير التابع.

ولمعرفة فيما إذا كان معامل الارتباط معنوي قامت الباحثة باختبار ANOVA المبين في الجدول الآتي:

#### الجدول (4-13) اختبار ANOVAa للفرضية الأولى

| Model        | Sum of Squares | df | Mean Square | F     | Sig.              |
|--------------|----------------|----|-------------|-------|-------------------|
| 1 Regression | 1.578          | 1  | 1.578       | 9.406 | .011 <sup>b</sup> |
| Residual     | 1.845          | 11 | .168        |       |                   |
| Total        | 3.423          | 12 |             |       |                   |

a. Dependent Variable: الارباح

b. Predictors: (Constant), المال رأس كفاية

#### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.011 وهي أقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج أن معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

ونقبل الفرضية " H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020. ويمكن التعبير عن العلاقة وفق الجدول الآتي:

#### الجدول (4-14) اختبار Coefficients<sup>a</sup> للفرضية الفرعية الأولى

| Model           | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | T     | Sig. |
|-----------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
|                 | B                           | Std. Error | Beta                      |       |      |
| 1 (Constant)    | .570                        | .937       |                           | .608  | .555 |
| كفاية رأس المال | .956                        | .312       | .679                      | 3.067 | .011 |

a. Dependent Variable: الارباح

يبين الجدول السابق معاملات الانحدار للمتغير المستقل ويمكن استنتاج العلاقة الانحدارية للعلاقة بين كفاية رأس المال والأرباح:

$$\text{معدل نمو الأرباح} = 0.570 + 0.956 (\text{كفاية رأس المال})$$

من المعادلة السابقة نستنتج أن زيادة كفاية رأس المال بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو الأرباح بمقدار 0.956 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث ان قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار اقل من 0.05.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

لاختبار الفرضية السابقة استخدمت الباحثة اسلوب تحليل الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة بين المتغير المستقل (الربحية) والمتغير التابع (معدل نمو الأرباح) والنتائج مبينة في الجدول الآتي:

#### الجدول (4-15) Model Summary للفرضية الفرعية الثانية

Model Summary

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1     | .740 <sup>a</sup> | .548     | .507              | .37505                     |

a. Predictors: (Constant), الربحية مؤشر

#### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل الارتباط بلغ 0.740 مما يعني وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل (الربحية) والمتغير التابع (معدل نمو الأرباح) كما ان قيمة معامل التحديد المعدل 0.548 مما يعني ان المتغير المستقل (الربحية) يفسر 54.8% من تغيرات المتغير التابع.

ولمعرفة فيما إذا كان معامل الارتباط معنوي قامت الباحثة باختبار ANOVA المبين في الجدول الآتي:

## الجدول (4-16) اختبار ANOVAa للفرضية الفرعية الثانية

ANOVA<sup>a</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F      | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| 1     | Regression | 1.876          | 1  | 1.876       | 13.336 | .004 <sup>b</sup> |
|       | Residual   | 1.547          | 11 | .141        |        |                   |
|       | Total      | 3.423          | 12 |             |        |                   |

a. Dependent Variable: الأرباح

b. Predictors: (Constant), الربحية مؤشر

### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.004 وهي أقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج أنّ معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

ونقبل الفرضية " H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020. ويمكن التعبير عن العلاقة وفق الجدول الآتي:

## الجدول (4-17) اختبار Coefficients<sup>a</sup> للفرضية الفرعية الثانية

Coefficients<sup>a</sup>

| Model |              | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t     | Sig. |
|-------|--------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
|       |              | B                           | Std. Error | Beta                      |       |      |
| 1     | (Constant)   | 1.104                       | .644       |                           | 1.715 | .114 |
|       | الربحية مؤشر | .788                        | .216       | .740                      | 3.652 | .004 |

a. Dependent Variable: الأرباح

يبين الجدول السابق معاملات الانحدار للمتغير المستقل ويمكن استنتاج العلاقة الانحدارية للعلاقة بين تصميم معدل نمو الأرباح ومؤشر الربحية:

$$\text{معدل نمو الأرباح} = 1.104 + 0.788 (\text{الربحية})$$

من المعادلة السابقة نستنتج أن زيادة الربحية بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو الأرباح بمقدار 0.788 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث ان قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار أقل من 0.05.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

لاختبار الفرضية السابقة استخدمت الباحثة أسلوب تحليل الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة بين المتغير المستقل (السيولة) والمتغير التابع (معدل نمو الأرباح) والنتائج مبينة في الجدول الآتي:

#### الجدول (4-18) Model Summary للفرضية الفرعية الثالثة

Model Summary

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1     | .619 <sup>a</sup> | .383     | .327              | .43810                     |

a. Predictors: (Constant), مؤشر السيولة

#### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل الارتباط بلغ 0.619 مما يعني وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل (السيولة) والمتغير التابع (معدل نمو الأرباح) كما ان قيمة معامل التحديد المعدل 0.327 مما يعني ان المتغير المستقل (السيولة) يفسر 32.7% من تغيرات المتغير التابع.

ولمعرفة فيما إذا كان معامل الارتباط معنوي قامت الباحثة باختبار ANOVA المبين في الجدول الآتي:

## الجدول (4-19) اختبار ANOVAa للفرضية الفرعية الثانية

ANOVA<sup>a</sup>

| Model        | Sum of Squares | df | Mean Square | F     | Sig.              |
|--------------|----------------|----|-------------|-------|-------------------|
| 1 Regression | 1.312          | 1  | 1.312       | 6.835 | .024 <sup>b</sup> |
| Residual     | 2.111          | 11 | .192        |       |                   |
| Total        | 3.423          | 12 |             |       |                   |

a. Dependent Variable: الأرباح

b. Predictors: (Constant), مؤشر السيولة

### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.024 وهي أقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج أن معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

ونقبل الفرضية " H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020. ويمكن التعبير عن العلاقة وفق الجدول الآتي:

## الجدول (4-20) اختبار Coefficients<sup>a</sup> للفرضية الفرعية الثالثة

Coefficients<sup>a</sup>

| Model        | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | T     | Sig. |
|--------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
|              | B                           | Std. Error | Beta                      |       |      |
| 1 (Constant) | 2.335                       | .434       |                           | 5.386 | .000 |
| مؤشر السيولة | .358                        | .137       | .619                      | 2.614 | .024 |

a. Dependent Variable: الأرباح

يبين الجدول السابق معاملات الانحدار للمتغير المستقل ويمكن استنتاج العلاقة الانحدارية للعلاقة بين تصميم معدل نمو الأرباح ومؤشر السيولة:

$$\text{معدل نمو الأرباح} = 2.335 + 0.358 (\text{السيولة})$$

من المعادلة السابقة نستنتج أن زيادة السيولة بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو الأرباح بمقدار 0.358 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث أن قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار أقل من 0.05.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

لاختبار الفرضية السابقة استخدمت الباحثة أسلوب تحليل الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة بين المتغير المستقل (كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل نمو السيولة) والنتائج مبينة في الجدول الآتي:

#### الجدول (4-21) Model Summary للفرضية الفرعية الرابعة

Model Summary

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1     | .602 <sup>a</sup> | .363     | .305              | .73832                     |

a. Predictors: (Constant), المال رأس كفاية

#### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل الارتباط بلغ 0.602 مما يعني وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل (كفاية رأس المال) والمتغير التابع (معدل نمو السيولة) كما أن قيمة معامل التحديد المعدل 0.363 مما يعني أن المتغير المستقل (كفاية رأس المال) يفسر 36.3% من تغيرات المتغير التابع.

ولمعرفة فيما إذا كان معامل الارتباط معنوي قامت الباحثة باختبار ANOVA المبين في الجدول الآتي:



## الجدول (4-22) اختبار ANOVAa للفرضية الفرعية الرابعة

ANOVA<sup>a</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F     | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|-------|-------------------|
| 1     | Regression | 3.410          | 1  | 3.410       | 6.256 | .029 <sup>b</sup> |
|       | Residual   | 5.996          | 11 | .545        |       |                   |
|       | Total      | 9.407          | 12 |             |       |                   |

a. Dependent Variable: السيولة

b. Predictors: (Constant), كفاية رأس المال

### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.029 وهي أقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج أن معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

ونقبل الفرضية " H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020. ويمكن التعبير عن العلاقة وفق الجدول الآتي:

## الجدول ( 4-23 ) اختبار Coefficients<sup>a</sup> للفرضية الفرعية الرابعة

Coefficients<sup>a</sup>

| Model |                 | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | T     | Sig. |
|-------|-----------------|-----------------------------|------------|---------------------------|-------|------|
|       |                 | B                           | Std. Error | Beta                      |       |      |
| 1     | (Constant)      | -1.323                      | 1.689      |                           | -.783 | .450 |
|       | المال رأس كفاية | 1.406                       | .562       | .602                      | 2.501 | .029 |

a. Dependent Variable: السيولة

يبين الجدول السابق معاملات الانحدار للمتغير المستقل ويمكن استنتاج العلاقة الانحدارية للعلاقة بين كفاية رأس المال والأرباح:

معدل نمو السيولة = -1.323 + 1.406 (كفاية رأس المال)

من المعادلة السابقة نستنتج أن زيادة كفاية رأس المال بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو السيولة بمقدار 1.406 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث أن قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار أقل من 0.05.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

لاختبار الفرضية السابقة استخدمت الباحثة أسلوب تحليل الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة بين المتغير المستقل (الربحية) والمتغير التابع (معدل نمو السيولة) والنتائج مبينة في الجدول الآتي:

#### الجدول (4-24) Model Summary للفرضية الفرعية الخامسة

Model Summary

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1     | .714 <sup>a</sup> | .510     | .466              | .64718                     |

a. Predictors: (Constant), مؤشر الربحية

#### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل الارتباط بلغ 0.714 مما يعني وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل (الربحية) والمتغير التابع (معدل نمو السيولة) كما أن قيمة معامل التحديد المعدل 0.510 مما يعني أن المتغير المستقل (الربحية) يفسر 51.0% من تغيرات المتغير التابع.

ولمعرفة فيما إذا كان معامل الارتباط معنوي قامت الباحثة باختبار ANOVA المبين في الجدول الآتي:

### الجدول (4-25) اختبار ANOVAa للفرضية الفرعية الخامسة

ANOVA<sup>a</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F      | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| 1     | Regression | 4.799          | 1  | 4.799       | 11.458 | .006 <sup>b</sup> |
|       | Residual   | 4.607          | 11 | .419        |        |                   |
|       | Total      | 9.407          | 12 |             |        |                   |

a. Dependent Variable: السيولة

b. Predictors: (Constant), مؤشر الربحية

### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.006 وهي أقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج ان معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

ونقبل الفرضية " H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020. ويمكن التعبير عن العلاقة وفق الجدول الآتي:

### الجدول ( 4-26 ) اختبار Coefficients<sup>a</sup> للفرضية الفرعية الخامسة

Coefficients<sup>a</sup>

| Model | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t    | Sig.   |      |
|-------|-----------------------------|------------|---------------------------|------|--------|------|
|       | B                           | Std. Error | Beta                      |      |        |      |
| 1     | (Constant)                  | -.838-     | 1.110                     |      | -.754- | .466 |
|       | مؤشر الربحية                | 1.261      | .372                      | .714 | 3.385  | .006 |

a. Dependent Variable: السيولة

يبين الجدول السابق معاملات الانحدار للمتغير المستقل ويمكن استنتاج العلاقة الانحدارية للعلاقة بين تصميم معدل نمو السيولة ومؤشر الربحية:

$$\text{معدل نمو السيولة} = -0.838 + 1.261 (\text{الربحية})$$

من المعادلة السابقة نستنتج ان زيادة الربحية بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو السيولة بمقدار 1.261 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث ان قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار اقل من 0.05.

6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

لاختبار الفرضية السابقة استخدمت الباحثة اسلوب تحليل الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة بين المتغير المستقل (السيولة) والمتغير التابع (معدل نمو السيولة) والنتائج مبينة في الجدول الاتي:

#### الجدول (4-27) Model Summary للفرضية الفرعية السادسة

Model Summary

| Model | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|-------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1     | .919 <sup>a</sup> | .845     | .830              | .36458                     |

a. Predictors: (Constant), مؤشر السيولة

#### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل الارتباط بلغ 0.919 مما يعني وجود علاقة متوسطة بين المتغير المستقل (السيولة) والمتغير التابع (معدل نمو السيولة) كما ان قيمة معامل التحديد المعدل 0.845 مما يعني ان المتغير المستقل (السيولة) يفسر 84.5% من تغيرات المتغير التابع.

ولمعرفة فيما إذا كان معامل الارتباط معنوي قامت الباحثة باختبار ANOVA المبين في الجدول الآتي:

## الجدول ( 4-28 ) اختبار ANOVAa للفرضية الفرعية السادسة

ANOVA<sup>a</sup>

| Model |            | Sum of Squares | df | Mean Square | F      | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|--------|-------------------|
| 1     | Regression | 7.945          | 1  | 7.945       | 59.769 | .000 <sup>b</sup> |
|       | Residual   | 1.462          | 11 | .133        |        |                   |
|       | Total      | 9.407          | 12 |             |        |                   |

a. Dependent Variable: السيولة

b. Predictors: (Constant), مؤشر السيولة

### المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS إصدار 25

من الجدول السابق نجد أن قيمة SIG تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية البالغ 0.05 ونستنتج أن معامل الارتباط معنوي.

مما سبق نرفض الفرضية " H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.

ونقبل الفرضية " H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020. ويمكن التعبير عن العلاقة وفق الجدول الآتي:

## الجدول ( 4-29 ) اختبار Coefficients<sup>a</sup> للفرضية الفرعية السادسة

Coefficients<sup>a</sup>

| Model | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | t    | Sig.  |      |
|-------|-----------------------------|------------|---------------------------|------|-------|------|
|       | B                           | Std. Error | Beta                      |      |       |      |
| 1     | (Constant)                  | .194       | .361                      |      | .538  | .601 |
|       | السيولة مؤشر                | .881       | .114                      | .919 | 7.731 | .000 |

a. Dependent Variable: السيولة

يبين الجدول السابق معاملات الانحدار للمتغير المستقل ويمكن استنتاج العلاقة الانحدارية للعلاقة بين تصميم معدل نمو السيولة ومؤشر السيولة:

$$\text{معدل نمو السيولة} = 0.194 + 0.88 (\text{السيولة})$$

من المعادلة السابقة نستنتج أن زيادة السيولة بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو السيولة بمقدار 0.88 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث أن قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار أقل من 0.05.

#### 4-4- النتائج والتوصيات:

##### 1. النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والموضحة على النحو التالي:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.
- زيادة كفاية رأس المال بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو الأرباح بمقدار 0.956 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث أن قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار أقل من 0.05.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020
- زيادة الربحية بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو الأرباح بمقدار 0.788 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث أن قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار أقل من 0.05.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على الأداء المالي (معدل نمو الأرباح) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020
- زيادة السيولة بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو الأرباح بمقدار 0.358 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث أن قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار أقل من 0.05.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر كفاية رأس المال على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020

- زيادة كفاية رأس المال بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو السيولة بمقدار 1.406 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث أن قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار اقل من 0.05.
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر الربحية على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020
  - زيادة الربحية بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو السيولة بمقدار 1.261 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث أن قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار أقل من 0.05.
  - يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة على الأداء المالي (معدل نمو السيولة) في المصرف التجاري السوري خلال الفترة 2010-2020.
  - زيادة السيولة بدرجة واحدة ستزيد معدل نمو السيولة بمقدار 0.88 درجة. وهذه الزيادة معنوية حيث أن قيمة sig الخاصة بميل معادلة الانحدار أقل من 0.05.
- 2. التوصيات:**

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بما يلي:

- تدعيم عملية الإفصاح والشفافية في المصارف، من خلال حثها على نشر وإعلان المعلومات والبيانات المالية والمصرفية الخاصة بها لتكون متاحة أمام القائمين عبي عملية دراسة وتحليل السلامة المالية، وتكون بمثابة ضمان للتأكد من متانة المركز المالي للمصارف.
- حث المصارف على تحديد نقاط القوة والضعف في أدائها المالي، والعمل على تصحيحه بالسبل الممكنة، بحيث لا تترك المصارف أية ثغرة تؤدي إلى عدم الدقة في دراسة وتحليل السلامة المالية للمصارف.
- ضرورة مجازاة النظام المصرفي السوري للتطورات الحاصلة في مجال الرقابة المصرفية، من خلال تطبيق كافة المتطلبات الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومقررات اتفاقية بازل، لما لها من دور كبير في تمكين شمولية قياس وتقييم السلامة المالية للنظام المصرفي.
- حث المصارف الخاصة العاملة في البيئة السورية على الاستفادة من النقاط الإيجابية التي تم التوصل إليها في المصرف التجاري السوري كونه من أهم وأكبر المصارف العاملة في سورية.

## المراجع:

### المراجع العربية:

1. الإمام، صلاح، 2010، استخدام نظام CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف - بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المنصور، العدد 13.
2. باغة، محمد، 2021، دراسة قياسية لبيان تأثير محددات الشمول المالي على مؤشرات السلامة المالية بالبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 51، العدد 4.
3. البطرني، رنا، 2021، أثر مؤشرات الأداء البنكي في أسعار الأسهم - دراسة تطبيقية في البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية، مجلة Esalexu، العدد 6، المجلد 12.
4. بن الدين، أمال، مطاي، عبد القادر، 2019، تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي - دراسة تطبيقية حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2.
5. بن ساسي، إلياس، قريشي، يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
6. بن قرينة، حليلة، 2016، دراسة أثر مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للسهم - دراسة حالة بورصة قطر للفترة 2010-2015، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر.
7. بوصافي، كمال، شياد، فيصل، 2010، معايير نجاح البنك الإسلامية: تحليل المعايير، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية (التقاضي عبر الحدود)، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا.
8. بوهريرة، عباس، مصيطفى، عبد اللطيف، 2017، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر - حالة بنك AGB Cpa، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 7.



9. تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017.
10. تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017.
11. جمعة، السعيد فرحات، 2000، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، القاهرة.
12. حفصي، رشيد، 2011، تقييم الاداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص أسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
13. حفصي، رشيد، بلعشي، جميلة، حلومي، نبيل، 2019، تأثير مؤشرات الأداء المالي على القيمة السوقية للأسهم - دراسة لعينة من المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2014-2016، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 3.
14. حفصي، رشيد، دادن، عبد الوهاب، 2014، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العائلي AFD،، جامعة غرداية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 2، المجلد 7.
15. دادوي، ناصر، عمي، حمزة، 2014، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه دراسة مقارنةً لبنكين في الجزائر باستخدام طريقة  $z$ -score، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، مخبر الإصلاحات الاقتصادية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
16. داود، محمد، 2017، أثر محددات كفاية رأس المال على أداء المصارف التجارية السورية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 23.
17. دزايت، خديجة، معطالله، مبروكة، 2013، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة البناء للجنوب والجنوب الكبير بورقلة، رسالة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
18. الدوري، عمر، 2013، تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، الطبعة الأولى.

19. الدوري، عمر، 2013، تقييم الأداء المصرفي الإطار المفاهيمي والتطبيقي، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، الطبعة الأولى.
20. زيرير، رانيا، الحموي، نرمين، 2016، مدى ملائمة مؤشر لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 1.
21. زريقة، تالي، 2012، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، المركز الجامعي العقيد آكلي محند أوالحاج، البويرة، الجزائر.
22. السخري، كريمة، 2017، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية باستخدام النسب المالية لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
23. سلامة، راشد، الرفاعي، محمود، 2018، العلاقة بين الأداء المالي و المخاطر الكلية : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية و المخاطر الكلية لأسعار أسهمها في بورصة عمان، البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد 14، العدد2.
24. شهاب الدين، ابتسام، 2016، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
25. صلاح الدين، محمد، 2010، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، العدد 13.
26. طلحي، كوثر، 2021، مقررات اتفاقية بازل 3 كآلية لتحقيق السلامة المالية للقطاع المصرفي - دراسة حالة القطاع المصرفي البلجيكي، Revue Algérienne d'Economie de gestion Vol. 15, N°: 01.
27. العبيد، علي، 2018، دور البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي والسلامة المالية- دراسة حالة بنك السودان المركزي، أطروحة دكتوراه اختصاص الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

28. عزوز، بشرى، قراس، رمزي، 2019، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مجند بوضياف، المسيلة، الجزائر.
29. عشي، عادل، 2002، قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم- دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة 2000-2002، رسالة ماجستير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مجند خيضر بسكرة، الجزائر.
30. علي، سهير، 2010، أثر استخدام مبدأ استخدام محاسبة المسؤولية على تقويم الأداء المالي- دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
31. العميد، علي، 2012، مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات- دراسة تطبيقية حالة العراق، بحث مقدم إلى المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، العراق.
32. المطيري، مشعل، 2011، تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة ماجستير تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
33. الهيتي، خالد، 2000، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، دار وكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
34. يوسف، رواء، 2019، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف- دراسة تطبيقية في المصرف الأردني الكويتي للفترة من 2010 - 2016، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45.

#### المراجع الأجنبية:

1. Salman, M., Mohammed, A., Flayyih, H., 2021, **(Financial Safety Indicators under Financial Crises and their Impact on Banking**

- Finance: An Applied Study in Iraqi Banks**, Studies of Applied Economics, Volume 39–11.
2. Naouel, S., 2021, **Study of financial safety indicators in Islamic banks– Jordan Islamic Bank model**, Journal of Excellence for Economics and Management Research, Vol 05 , N1.
  3. Batchimeg, B, 2017, **Financial Performance Determinants of Organizations : The Case of Mongolian Companies**, Journal of Competitiveness, Vol 9, I 3.
  4. Bhasin, H, 2020, **Financial Performance Definition, Analysis & Measures Explained**, <https://www.marketing91.com/financial-performance/>
  5. Cohen, E., 1990, **Analyse financiere– Economica**, Paris, France.
  6. Flannery ,Mark J, 2007, **supervising Bank safety and Soundness– Some open Issues** , federal Reserve Bank of Atlanta ,first and second quarters.
  7. FMI, 2006, **Indicateurs de Solidité Financière** , guide D'établissement.
  8. Jones, Garth R. & George, Jennifer M., 2004, **Essentials of Contemporary Management** . Boston: McGraw Hill Irwin.
  9. Josée et pierre, 1990 **،la gestion des pme trévères et pratiques presses** ،université de Québec.
  10. Mishkin,Frederic, Eakins,stanley G,2000, **Financial Markets and institutions**, Addison Wesley Longman Inc.3rd.ed. u.s.A.

11. Poster, H., Streib, G, 2005, **Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades**, Public Administration Review, Vol.65 No.1.
12. Santoso, W, 2006, **Effective financial system stability framework–seacen center** ,MAMAYSIA.
13. santoso,W, Batunanggar, S, 2007, **Effective financial system stability Framework**, The SEACEN centre, Kuala Lumpur. Malaysia.
14. Tomuleasa, I. I, 2017, **Performance and soundness of european banking systems. Economics and Finance**, Thèse de Doctorat en Economie. Economics and Finance department, Iași, Roumanie: Université Clermont Auvergne, Universitatea Alexandru Ioan Cuza.
15. Verma, E, 2021, **Financial Performance: Understanding The Concepts And Its Areas**, Simplileran.com.

## Abstract

The research aimed to identify the impact of financial safety indicators on the financial performance of Syrian banks by studying the case of the Syrian Commercial Bank during the period 2010–2020. Three main indicators of financial safety were identified (capital adequacy, profitability, liquidity) and studying their impact on the financial performance represented by two sides (profit growth, liquidity growth)

The current research relied upon the secondary data published by the official reports which issued by the Syrian Central Bank and the Commercial Bank of Syria for the study period, and the data was analyzed using the SPSS program.

The search conclude that:

There is a statistically significant impact of the indicators (capital adequacy, profitability, liquidity) on the financial performance (profit growth rate) in the Commercial Bank of Syria during the period 2010–2020.

There is a statistically significant effect of the indicators (capital adequacy, profitability, liquidity) on the financial performance (liquidity growth rate) in the Commercial Bank of Syria during the period 2010–2020

The research recommended the necessity of strengthening the disclosure and transparency process in banks, urging banks to identify strengths and weaknesses in their financial performance, and work to correct it by possible means.

**Key words:** indicators of financial safety, financial performance.

**Syrian Arab Republic  
Ministry of Higher Education and  
Scientific Research  
Manara University  
College of Business Administration**



**The Impact of Financial Safety Indicators on The  
Financial Performance of Syrian Banks  
a Case Study of The Syrian Commercial Bank  
during the Period 2010-2020**

**A research prepared to complete the requirements for obtaining a  
bachelor's degree in business administration - specialization in finance  
and banking**

**By:**

**Marah Deep**

**Supervisor:**

**Dr. Afraa Ali**

**2021-2022**